دراوهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه أى ما أعجب فعله ويحتمل التعجب من لبنه الذى ارتضعه من ثدى أمه أى ما أعجب هذا اللبن الذى نزل منه مثل هذا الولد الكامل فى هذه الصفة والمؤلف رحمه الله مثل به للتمييز عن النسبة وانما يأتى اذا كان مرجع الضمير المضاف اليه معينا معلوما والا فهو من تمييز المقدر كما مثل به صاحب المفصل وكذا المرادى وقيل ان فارسا منصوب على الحال والمعنى أتعجب منه فى حال كونه فارسا قال الدمامينى والتمييز أولى لانه ثناء مطلق والحال ثناء مقيد بحالة وتصريحهم بمن فى لله دره من فارس دليل على انه تمييز (ولا يكون التمييز) عند البصريين (الا نكرة) فان ورد بلفظ المعرفة أول بنكرة معنى كقوله

* وطبت النفس يا قيس عن عمرو * (ولا يكون الا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم فى الحال) أى بأن يقع بعد جملة تامة وان توقف حصول الفائدة عليه وقد يقع قبل تمام الكلام نحو عشرون درهما عندى (والناصب لتمييز الذات المبهمة) هو (ثلاث الذات) كعشرين فى عشرون درهما عندى وصح عملها وان كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل لانها طالبة له فى المعنى (و) الناصب (لتمييز النسبة) هو (الفعل المسند) كطاب زيد نفسا أو شبهه نحو زيد متصبب عرقا وزيد أجمل منك وجها وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل (ولا يتقدم التمييز) مطلقا (على عامله مطلقا) أى جامدا كان أو متصرفا فلا يقال زيتا رطل ولا رجلا ما أحسنه ولا نفسا طاب محمد لما تقدم من ان المقصود هو الابهام أولا ثم التفسير وازالة الابهام وتقديمه على العامل ينافى ذلك المقصود (والله أعلم) وند تقدمه على الفعل المتصرف كقوله

* وما كان نفسا بالفراق تطيب * وقاس على ذلك المازنى والمبرد والكسائى واختاره ابن مالك فى شرح العمدة

﴿ باب المستثنى ﴾

هو المذكور بعد الا أو احدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وايجابا (وأدوات الاستثناء) الذى هو اخراج ما بعد الا او احدى اخواتها من حكم ما قبلها ايجابا وسلبا (ثمانية) وهى أربعة أقسام الاول (حرف باتفاق وهو الا) وبدأ بها لانها أصل أدواته (و) الثانى (اسمان باتفاق وهما غير وسوى بلغاتها) الاربع (فانه يقال فيها سوى) بكسر السين والقصر (كرضا وسوى) بضمها والقصر (كهدى وسواء) بفتحها والمد (كسماء وسواء) بكسرها والمد (كبناء) وهذه أغربها وقل من ذكرها (و) الثالث (فعلان باتفاق وهما ليس ولا يكون) ذكر الاتفاق منتقد أما ليس فالخلاف فيها مشهور فمنهم من ذهب الى حرفيتها مطلقا ومنهم من خص ذلك بما اذا كانت للاستثناء والاصح انها فعل كما تقدم فى صدر المقدمة وأما لا يكون فلا يحسن أن يعد فعلا فضلا عن ان يعد متفقا على فعليته لانه مركب من حرف وفعل والمركب منهما لا يكون فعلا

ولا يكون التمييز الا نكرة ولا يكون الا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم فى الحال والناصب لتمييز الذات المبهمة ثلاث الذات ولتمييز النسبة الفعل المسند ولا يتقدم التمييز على عامله مطلقا والله اعلم

* باب المستثنى *

وادوات الاستثناء ثمانية حرف باتفاق وهو الا واسمان باتفاق وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال فيها سوى كرضى وسوى كهدى وسواء كسماء وسواء كبناء وفعلان باتفاق وهما ليس ولا يكون

ومن عده فعلا فقد تجوز فى الكلام (و) الرابع (متردد بين الفعلية والحرفية) فيستعمل تارة فعلا وتارة حرفا (وهو خلا) عند الجميع (وعدا) عند غير سيبويه (وحاشا) عند المبرد والمازنى ومن تبعهما (ويقال فيها حاش) بحذف الالف الاخيرة (وحشا) بحذف الاولى وقيد ابن الحاجب حرفيتها بالاستثناء اذا علمت ذلك (فالمستثنى بالا ينصب) وجوبا (اذا كان الكلام) قبلها (تاما موجبا) بفتح الجيم تأخر المستثنى عن المستثنى منه أو تقدم عليه (و) الكلام (التام هو ما ذكر فيه المستثنى منه والموجب هو الذى لم يتقدم عليه نفى ولا شبهه) من نهى أو استفهام (نحو قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا) فقليلا مستثنى بالا وهو واجب النصب وما قبله وهو شربوا كلام تام لذكر المستثنى منه وهو الواو فى شربوا وموجب لعدم تقدم نفى او شبهه عليه (وكقولك قام القوم الا زيدا وخرج الناس الا عمرا) وينصب وجوبا بالشرط المذكور (سواء كان الاستثناء متصلا) بأن كان المستثنى بعض المستثنى منه (كما مثلنا او منقطعا) بان لم يكن كذلك سواء كان من جنس المستثنى منه نحو قام القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة مخالطة عن زيد أو لم يكن (نحو قام القوم الا حمارا) ولابد حينئذ ان يكون ما قبل الا داخلا على ما يستثنى به على ما ذكره بعضهم كما مثل ولهذا لا يحسن قام القوم الا ثعبانا وانما وجب نصبه لامتناع البدل لاقتضائه فساد المعنى لان المبدل منه فى حكم الساقط كذا قيل والناصب للمستثنى المتصل هو الا عند ابن مالك ومن تبعه وقيل ما قبل الا من فعل او شبهه بواسطة الا وقيل غير ذلك وأما المنقطع فالناصب له عند سيبويه ما قبله وكثير من المتأخرين لما رأوا ان الا فيه بمعنى لكن قالوا انها هى الناصبة نصب لكن للاسماء وخبرها محذوف فى الغالب (وان كان الكلام) قبلها (تاما غير موجب) بان تقدمه نفى او شبهه (جاز فى المستثنى) متصلا أو منقطعا (البدل) اى بدل بعض عند البصريين فيعرب باعراب ما قبله من رفع ونصب وجر (و) جاز فيه (النصب على الاستثناء و) لكن (الارجح فى) المستثنى (المتصل البدل اى يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه فيتبعه فى اعرابه نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم) برفع قليل بدلا من الواو فى فعلوه بدل بعض من كل ونحو ما رأيت القوم الا زيدا وما مررت بالقوم الا زيد وانما رجح الاتباع للمشاركة واذا تعذر الابدال على اللفظ لمانع ابدل من المحل نحو ما جاءنى من احد الا زيد برفع زيد على البدلية من محل احد وهو الرفع لانه فاعل ولا يجوز جره حملا على اللفظ لان البدل فى نية تكرار العامل فيلزم زيادة من فى الاثبات وهى غير جائزة عند الجمهور (والمراد بشبه النفى) فيما تقدم (النهى نحو ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك) بالرفع فى قراءة ابى عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من كل (والاستفهام نحو ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون) بالرفع فى قراءة الجميع فالضالون بدل بعض من

ومتردد بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا ويقال فيها حاش وحشا فالمستثنى بالا ينصب اذا كان الكلام تاما موجبا والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه والموجب هو الذى لم يتقدم عليه نفى ولا شبهه نحو قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا وكقولك قام القوم الا زيدا وخرج الناس الا عمرا سواء كان الاستثناء متصلا كما مثلنا أو منقطعا نحو قام القوم الا حمارا وان كان الكلام تاما غير موجب جاز فى المستثنى البدل والنصب على الاستثناء والارجح فى المتصل البدل أى يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه فيتبعه فى اعرابه نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم والمراد بشبه النفى النهى نحو ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك والاستفهام نحو ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون

فاعل يقنط المستتر فيه ولم يؤت معه ولا مع ما قبله بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير فاندفع ما قيل انه لا يصح اعراب ما ذكر بدلا لان بدل البعض لا بد فيه من ضمير (والنصب) في المستثنى المتصل (عربي جيد) وقد (قرئ به في السبع في قليل) من قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا منهم (و) في (امرأتك) من قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك وقيل بالنصب استثناء من أهلك لا من أحد واستشكل بان ذلك يمنع من الاسراء بها وقد أسري بها (وان كان الاستثناء منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب) على الاستثناء (نحو) ما فيها أحد الا حمارا وعليه قراءة السبعة (ما لهم به من علم الا اتباع الظن) بنصب اتباع (وتميم يرجحونه) أي النصب حيث أمكن تسلط العامل على المستثنى (ويجيزون الاتباع) للمستثنى منه في اعرابه (نحو ما قام القوم الا حمارا) بالنصب (والا حمار) بالرفع ونحو ما رأيت القوم الا حمارا بالنصب لا غير وما مررت بأحد الا حمارا بالنصب والا حمار بالجر ويقرؤن الا اتباع الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار المحل بدل بعض تنزيلا لما ليس من الجنس منزلة الجنس ولا يجوز ان يقرأ بالجر على الابدال باعتبار اللفظ لما تقدم قريبا وأما اذا لم يمكن تسلط العامل على المستثنى نحو ما زاد هذا المال الا النقص اذ لا يقال ما زاد النقص ومثله ما نفع زيد الا ضرا اذ لا يقال نفع الضر فالنصب واجب عند الجميع (وان كان الكلام) قبلها (ناقصا وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمى) حينئذ (استثناء مفرغا) لان ما قبل الا تفرغ لطلب ما بعدها فالمستثنى مفرغ له (كان) اعراب (المستثنى) الذي بعد الا (على حسب العوامل) المقتضية له اذ لا عمل لا لا في اللفظ (فيعطى ما يستحقه لو لم توجد الا) من رفع ونصب وخفض (وشرطه كون الكلام غير ايجاب) بان يشتمل على نفي أو شبهه ليفيد فائدة صحيحة (نحو ما قام الا زيد) برفع زيد على الفاعلية (وما رأيت الا زيدا) بنصبه على المفعولية (وما مررت الا بزيد) بجره بالباء كما لو لم توجد الا والاستثناء في ذلك من اسم عام محذوف فتقدير ما قام الا زيد ما قام أحد الا زيد وكذا الباقي وهذه أمثلة النفي (و) أشار اليه بمثال من القرآن (كقوله تعالى وما محمد الا رسول) ومثال النهي (ولا تقولوا على الله الا الحق) فالحق منصوب على المفعولية بتقولوا (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن) فجر ما بعد الا بالباء لان ما قبلها يطلب مجرورا ومثال الاستفهام فهل يهلك الا القوم الفاسقون والاستثناء المفرغ من قبيل المتصل ويكون في الاحوال والظروف والمصادر وربما وقع بعد ايجاب عند وجود قرينة تدل على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا نحو قرأت الا يوم الجمعة أي قرأت كل يوم من أيام الاسبوع الا يوم الجمعة وهذا معنى صحيح بخلاف جاءني الا زيد أي جاءني كل أحد الا زيدا فانه معنى غير صحيح ﴿ (والمستثنى بغير وسوى بلغاتها)

والنصب عربي جيد قرئ به في السبع في قليل وامرأتك ﴿ وان كان الاستثناء منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن وتميم يرجحونه ويجيزون الاتباع نحو ما قام القوم الا حمارا والا حمار وان كان الكلام ناقصا وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمى استثناء مفرغا كان المستثنى على حسب العوامل فيعطى ما يستحقه لو لم توجد الا وشرطه كون الكلام غير ايجاب نحو ما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد وكقوله تعالى وما محمد الا رسول ولا تقولوا على الله الا الحق ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن والمستثنى بغير وسوى بلغاتها

المتقدمة (مجرور) دائما (بالاضافة) أي باضافتها اليه لملازمتها الاضافة والمضاف اليه مجرور لا غير والاصل في غير أن تكون صفة بمعنى مغاير نحو جاء في رجل غير زيد لكنها حملت على الا واستعملت في الاستثناء كما حملت الا عليها واستعملت صفة نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا والسبب في حمل كل منهما على الآخر دلالة كل منهما على المغايرة (ويعرب غير) لفظا (وسوى) تقديرا على ما اختاره ابن مالك (بما استحقه المستثنى بالا) من الاعراب في ذلك الكلام وقد عرفت تفصيله وكأنها ناجرها المستثنى انتقل اعرابه اليهما (فيجب نصبهما) بعد الكلام التام الموجب كما (في نحو قاموا غير زيد وسوى زيد ويجوز الاتباع) للمستثنى منه في اعرابه (والنصب) بعد الكلام التام المنفي كما (في نحو ما قاموا غير زيد وسوى زيد) برفع غير وسوى ونصبهما والارجح الاتباع في المتصل والنصب في المنقطع عند تميم ان أمكن تسلط العامل على المستثنى نحو ما فيها أحد غير حمار وأوجبه الحجازيون واذا قيل ما قام القوم غير زيد وعمرو جاز جر عمرو عطفا على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ (ويعربان بحسب العوامل) بعد الكلام المنفي غير التام كما (في نحو ما قام غير زيد وسوى زيد) برفعهما (وما رأيت غير زيد وسوى زيد) بنصبهما (وما مررت بغير زيد وسوى زيد) بجرهما (واذا مدت سوى) بأن قيل سواء بالمد مع فتح السين وكسرها (كان اعرابها ظاهرا) في آخرها (واذا قصرت) من غير همزة في آخرها مع كسر السين وضمها (كان) اعرابها (مقدرا على الالف) أي في الالف منع من ظهورها التعذر (والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير) وانما وجب نصبه (لانه خبرهما نحو قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا) بنصب زيد على أنه خبرهما واسمهما ضمير مستتر فيهما وجوبا عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أي ليس القائم أو لا يكون القائم زيدا وجملة الاستثناء هل هي حال فمحلها النصب أو مستأنفة فلا محل لها قولان صحح ابن عصفور الثاني (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز جره) بهما والجر بالاولين قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا (ونصبه بهما) وهذا عند غير سيبويه أما عنده فالنصب متعين بعدا والجر بحاشا فانه التزم فعلية عدا وحرفية حاشا (نحو قام القوم خلا زيدا) بالنصب (وخلا زيد) بالجر (وعدا زيدا) بالنصب (وعدا زيد) بالجر (وحاشى زيدا) بالنصب (وحاشا زيد) بالجر (فان جررت) بكل منها المستثنى (فهي حروف جر) غير متعلقة بشئ والاولى أحرف جر (وان نصبت) بكل منها (فهي أفعال) ماضية متعدية الى المستثنى وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوبا يعود الى ما عاد اليه اسم ليس ولا يكون وفي محل الجملة المستثنى بها البحث السابق فيها ومحل جواز الوجهين اذا تجردت عن ما كما يعلم من كلامه الآتي (الا ان سيبويه لم يسمع في المستثنى بحاشا الا الجر) فالتزم حرفيتها وأوجبه كما تقدم ونفى

مجرور بالاضافة ويعرب غير وسوى بما يستحقه المستثنى بالا فيجب نصبهما في نحو قاموا غير زيد وسوى زيد ويجوز الاتباع والنصب في نحو ما قاموا غير زيد وسوى زيد ويعربان بحسب العوامل في نحو ما قام غير زيد وسوى زيد وما رأيت غير زيد وسوى زيد وما مررت بغير زيد وسوى زيد واذا مدت سوى كان اعرابها ظاهرا واذا قصرت كان مقدرا على الالف والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير لانه خبرهما نحو قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز جره ونصبه بهما نحو قام القوم خلا زيدا وخلا زيد وعدا زيدا وعدا زيد وحاشى زيدا وحاشا زيد فان جررت فهي حروف جر وان نصبت فهي أفعال

الا أن سيبويه لم يسمع في المستثنى بحاشا الا

النصب وغيره سمع النصب أيضا فجوزه والمثبت مقدم على النافي ولا يستثنى بها الا فيما فيه تنزيه نحو ضربت القوم حاشا زيدا ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيدا لفوات معنى التنزيه كذا قاله ابن الحاجب وجزم به الرضي وقد تستعمل للتنزيه فقط فتكون اسما مبنيا نحو قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء (وتتصل ما) المصدرية (بعدا وخلا فيتعين) حينئذ (النصب) بها للمستثنى لان ما المصدرية لا تدخل الا على الفعل وجوز جمع الجر بها بتقدير من زائدة قال في المغني فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان من لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعد نحو عما قليل وان قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه (ولا تتصل) ما (بحاشا) الا نادرا بخلاف عدا وخلا (تقول قام القوم ما عدا زيدا) بالنصب لا غير (وقال لبيد * ألا كل شئ ما خلا الله باطل) ومحل ما وصلتها نصب على الحال أي مجاوزين زيدا بالنصب أو على الظرفية على تقدير مضاف أي وقت مجاوزتهم زيدا قال أبو حيان والافعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع لا تقول ما في الدار أحد خلا حمارا (وأما خبر كان واخواتها وخبر الحروف المشبهة بليس وخبر أفعال المقاربة واسم ان واخواتها واسم لا التي لنفي الجنس) نصا (فتقدم الكلام عليها في المرفوعات) استطرادا فلا حاجة الى اعادتها (وأما التوابع) التي من جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا (فسيأتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى) ولما أنهى الكلام على المنصوبات من الاسماء أخذ يتكلم على المخفوضات فقال

﴿باب المخفوضات من الاسماء﴾

ذكر الظرف لبيان الواقع لا للاحتراز والمخفوضات أسماء مشتملة على علم المضاف اليه وهو الجر سواء كان بالكسرة أو بالفتحة أو بالياء (المخفوضات) المشهورة (ثلاثة مخفوض بالحرف ومخفوض بالاضافة) أي بسببها الان الاصح ان المضاف هو العامل في المضاف اليه ومخفوض بالتبعية عند بعضهم وهذا هو المراد بقوله (وتابع للمخفوض) بالحرف أو المضاف وهو ضعيف لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل فيرجع الجر في التابع الى الجر بالحرف أو الاضافة وأما الجر بالمجاورة فهو شاذ ولهذا لم يذكره (فالمخفوض بالحرف هو ما يخفض من والى وعن وعلى وفي والباء والكاف واللام وحتى والواو) التي للقسم (والتاء) المثناة فوق له أيضا (ورب) بضم الراء (ومذ ومنذ) فهذه أربعة عشر حرفا كلها مستوية في الاختصاص بالاسماء والدخول عليها لمعان في غيرها لم يتعرض لها المؤلف فاستحقت ان تعمل لما تقدم من ان الاصل في كل حرف مختص أن يعمل فيما اختص به وتسمى حروف الجر اما لجرها معنى الفعل الى الاسم أو لان عملها الجر فأضيفت الى الاعراب الذي هو اثرها واستظهر هذا الرضي قال كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وحروف النصب

وتتصل ما بعدا وخلا فيتعين النصب ولا تتصل بحاشا تقول قام القوم ما عدا زيدا وقال لبيد * ألا كل شئ ما خلا الله باطل *

وأما خبر كان واخواتها وخبر الحروف المشبهة بليس وخبر أفعال المقاربة واسم ان واخواتها واسم لا التي لنفي الجنس فتقدم الكلام عليها في المرفوعات وأما التوابع فسيأتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى

﴿باب المخفوضات من الاسماء﴾

المخفوضات ثلاثة مخفوض بالحرف ومخفوض بالاضافة وتابع للمخفوض فالمخفوض بالحرف هو ما يخفض من والى وعن وعلى وفي والباء والكاف واللام وحتى والواو والتاء ورب ومذ ومنذ

(فالسبعة الاولى) مشتركة بين الظاهر والمضمر فتارة (تجر) الاسم (الظاهر) زمانا أو غيره (و) تارة تجر (المضمر) وإذا قدمها مثال من (نحو منك ومن نوح و) الى نحو (الى الله مرجعكم) اليه مرجعكم (و) عن (نحو لتركبن طبقا عن طبق رضى الله عنهم ورضوا عنه) وعلى نحو (وعليها وعلى الفلك) وفى نحو (وفى الارض آيات وفيها ما تشتهى الانفس) والباء نحو (آمنوا بالله آمنوا به) واللام نحو (لله ما فى السموات له ما فى السموات و) أما (السبعة الاخيرة) فهى (تختص بالظاهر) أى بخفضه (ولا تدخل على المضمر) وتنقسم بالنسبة الى عملها فيه أربعة أقسام (فمنها ما لا يختص بظاهر بعينه) بل يجر أى ظاهر كان (وهو) ثلاثة أحرف (الكاف وحتى والواو) مثال الكاف (نحو وردة كالدهان وزيد كالاسد وقد تدخل على الضمير فى ضرورة الشعر) كقوله ❊ وأم أوعال كهاأو أقربا ❊ (و) مثال حتى (نحو حتى مطلع الفجر وقولهم أكلت السمكة حتى رأسها بالجر) وقد تدخل فى الضرورة على الضمير أيضا كقوله ❊ أتت حتاك تقصد كل فج ❊ وانما قال بالجر لان ما بعد حتى فى المثال يجوز رفعه ونصبه أيضا كما سيأتى ولا تجر بحتى الا آخرا أو متصلا بآخر فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها وأتى بمثالين للاشارة الى ان الجر بها تارة يكون واجبا وذلك اذا كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها كالآية وتارة يكون جائزا وذلك اذا كان جزأ مما قبلها ولم يتعذر دخوله كالمثال وانما امتنع العطف بحتى فى الآية لانها انما تعطف بعضا على كل كما سيأتى (و) مثال الواو (نحو والله والرحمن) ولا يجمع بينها وبين فعل القسم بخلاف باء القسم (ومنها ما يختص) جره (بالله) أى بلفظه (و) لفظ (رب) بفتح الراء حال كونه (مضافا للكعبة أو لياء المتكلم) وهو حرف واحد (وهو التاء) أى تاء القسم ولا يجمع بينها وبين الفعل أيضا (نحو تالله) تفتأ (و) نحو (ترب الكعبة وترب) لأفعلن والغالب دخولها على لفظ الجلالة (وند) خفضها الغير ذلك كقولهم (تالرحمن وتحياتك ومنها ما يختص) جره (بالزمان) المعين غير المستقبل (وهو) حرفان (منذ ومذ) ماضيا كان وهما فيه بمعنى من (نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة أو مذ يومين) أو حاضرا وهما فيه بمعنى فى نحو ما رأيته منذ أو مذ يومنا ولا يدخلان على زمن مستقبل مخصوص ولا مبهم فان دخلا على جملة حكم بظرفيتهما واضافتهما اليها أو الى زمن مضاف اليها نحو ما رأيته منذ جاء فى أو مذ كان عندى أو على اسم مرفوع نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة أو مذ شهر نا فانهما مبتدآن بمعنى أول المدة أو جميعها وما بعدهما خبر وبالعكس (ومنها ما يختص) جره (بالنكرات) غالبا (وهو) حرف واحد (رب) بضم الراء والغالب فى مجرورها وصفه اذا كان اسما ظاهرا وقيل يجب به لانها للتقليل نوع من جنس ومن وصف النكرة يستفاد نوع الجنس واختاره ابن الحاجب (نحو رب رجل فى الدار) ولها صدر الكلام من بين حروف الجر لانها موضوعة

لانشاء

ومنها ما يختص بالنكرات وهو رب نحو رب رجل فى الدار

وقد تدخل على ضمير غائب ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى نحو ربه فتية وقد تحذف رب ويبقى عملها بعد الواو كقوله

وليل كموج البحر أرخى سدوله ﴿ وبعد الفاء كثيرا كقوله

فثالث حبلى قد طرقت ومرضع ﴿ وبعد بل قليلا كقوله

بل مهمه قطعت بعد مهمه ﴿ وبدونهن أقل كقوله ﴿ رسم دار وقفت في طلله

وتزاد ما بعد من وعن والباء فلا تكفهن عن عمل الجر نحو مما خطيئاتهم وعما قليل فبما نقضهم وتزاد بعد الكاف ورب فالغالب ان تكفها عن العمل فيدخلان حينئذ على الجملة كقوله ﴿ اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد ﴿ كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقوله

ربما أوفيت في علم ﴿ ترفعن ثوبي شمالات

وقد لا تكفها كقوله

ربما ضربة بسيف صقيل ﴿ بين بصرى وطعنة بخلاء

وقوله

وننصر مولانا ونعلم انه ﴿ كما الناس مجروم عليه وجارم

ويروى أيضا مظلوم عليه وظالم

﴿ فصل ﴾ في الثاني من المخفوضات (وأما المخفوض بالاضافة) وهي اسناد اسم الى غيره بتنزيله من الاول منزلة التنوين مما قبله (فنحو غلام زيد) وضارب بكر فزيد مخفوض باضافة غلام اليه وكذا بكر مخفوض باضافة ضارب اليه (ويجب) عند قصد

Sekkanian

الاضافة (تجريد المضاف من التنوين) الظاهر (كما في غلام زيد) أو المقدر كما في هذه دراهمك (و) مما يشبهه (من نوني التثنية) أي المثنى (والجمع) المذكر السالم وشبهها (نحو غلاما زيد) واثنا عشر (وكاتبو عمرو) وعشروزيد ووجه الشبه كونهما يليان علامة الاعراب كالتنوين بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فانها لا تحذف لانتفاء الشبه وانما وجب تجريده من التنوين والنون المذكورة لانهما يدلان على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه والشئ الواحد لا يكون كاملا ناقصا في حالة واحدة وهذا هو معنى قول النحم سعيد انما حذف التنوين لئلا يجتمع الاتصال والانفصال معا وما أحسن قول بعضهم

كأني تنوين وأنت اضافة ❊ فحيث تراني لا تحل مكانيا

وأحسن منه وألطف قول الآخر

علمته باب المضاف تفاؤلا ❊ ورقيبه بقربه بالتنوين

(والاضافة) المعنوية بالاستقراء (على ثلاثة أقسام منها ما يقدر باللام) التي للملك أو الاختصاص (وهو الاكثر) في كلامهم والاصل في الاضافة بدليل أن كل اضافة امتنع جعلها بمعنى من أو في فهي بمعنى اللام (نحو غلام زيد وثوب بكر) أي غلام لزيد وثوب لبكر (وما أشبه ذلك) وليس معنى غلام لزيد معنى غلام زيد كما يوهمه اطلاق قولهم هنا في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام كما نبه عليه الرضي وغيره وقال أيضا ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة التخصيص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها اللام في مثله (ومنها ما يقدر بمن) البيانية (وذلك كثير نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم فضة) مما الاول فيه بعض الثاني وصالح لان يخبر عنه به ألا ترى ان المضاف في هذه الامثلة بعض المضاف اليه وصالح لان يخبر عنه بالمضاف اليه كأن يقال مثلا هذا الثوب خز (ويجوز في هذا النوع) المقدر بمن (نصب المضاف اليه على التمييز) فتقول هذا خاتم حديدا وثوب خزا وباب ساجا فان المضاف فيه فرع عن التمييز (كما تقدم في بابه) وقيل على الحال (ويجوز رفعه على انه تابع للمضاف) عطف بيان أو بدل أو نعت بتأويله بالمشتق ويؤخذ من كلامه أرجحية الاضافة على غيرها (ومنها ما يقدر بفي) كما ذهب اليه ابن الحاجب واختاره ابن مالك وذلك حيث كان المضاف اليه ظرفا للاول (ولكنه قليل نحو بل مكر الليل و) نحو (يا صاحبي السجن) وفي الحديث ولا تجدون اعلم من عالم المدينة واكثرهم نفى هذا القسم وما أوهم معنى في فهو محمول على ان الاضافة فيه بمعنى اللام مجازا (والاضافة) مطلقا (نوعان لفظية) أي منسوبة الى اللفظ لافادتها أمرا لفظيا كما سيأتي (ومعنوية) أي منسوبة الى المعنى لافادتها معنى في المضاف كما سيأتي ولو قدم هذا على قوله أولا والاضافة على ثلاثة أقسام وجعل

تجريد المضاف من التنوين كما في غلام زيد ومن نوني التثنية والجمع نحو غلاما زيد وكاتبو عمرو والاضافة على ثلاثة أقسام منها ما يقدر باللام وهو الاكثر نحو غلام زيد وثوب بكر وما أشبه ذلك ومنها ما يقدر بمن وذلك كثير نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم فضة ويجوز في هذا النوع نصب المضاف اليه على التمييز كما تقدم في بابه ويجوز رفعه على انه تابع للمضاف ومنها ما يقدر بفي قليلا نحو بل مكر الليل وياصاحبي السجن والاضافة نوعان لفظية ومعنوية

الثلاثة المذكورة أقساما للمعنوية كما أشرنا الى ذلك لكان أولى فان عبارته تقتضي ان اللفظية كالمعنوية في انقسامها الى ماذكر من الاقسام وليس الامر كذلك (فاللفظية ضابطها أمران) أمر في المضاف وأمر في المضاف اليه فالاول (ان يكون المضاف صفة) تشبه المضارع في كونه للحال والاستقبال (و) الثاني (أن يكون المضاف اليه معمولا لتلك الصفة) فاعلها أو مفعولها قبل الاضافة (والمراد بالصفة اسم الفاعل نحو) هذا (ضارب زيد) الآن أو غدا فضارب اسم فاعل مضاف الى منصوبه معنى (واسم المفعول نحو) هذا (مضروب العبد) الآن أو غدا فمضروب اسم مفعول مضاف الى مرفوعه معنى (و) مثله (الصفة المشبهة) باسم الفاعل (نحو) زيد (حسن الوجه و) أما الاضافة (المعنوية) فهي (ما انتفى فيها الامران) أي كون المضاف صفة والمضاف اليه معمولها (نحو غلام زيد) (أو) انتفى (الاول) أي كون المضاف صفة (نحو اكرام زيد) فان اكرام مصدر مضاف الى معموله وليس صفة (أو الثاني فقط نحو) هذا (كاتب القاضي) فكاتب وان كان صفة لكنها غير مضافة الى معمولها ومثله هذا ضارب زيد أمس فان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي وكذا اضافة اسم التفضيل نحو زيد أفضل القوم ومن المعنوية أيضا نحو هذا مضروب زيد لان المضاف اليه ليس معمولا للمضاف (و) كما (تسمى هذه الاضافة) معنوية لافادتها أمرا معنويا لانها تنقل المضاف من الابهام الى التعريف أو التخصيص كما سيأتي وتسمى أيضا (محضة) لانها خالصة من تقدير الانفصال (وتفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد) مشارا به الى غلام معين لان هيئة التركيب الاضافي موضوعة للدلالة على معلومية المضاف ومحل ما قاله المؤلف اذا لم يكن المضاف شديد الابهام كغير ومثل أو موضعه مستحقا للنكرة لا تقبل التعريف كجاء وحده وورب رجل وأخيه فان كان كذلك فلا يتعرف بالمضاف اليه (و) تفيد (تخصيص المضاف بالمضاف اليه (ان كان المضاف اليه نكرة) أو معرفة والمضاف كغير (نحو غلام رجل) ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود فغلام وان كان غير معين لكنه بالاضافة تخصص بخروج غلام امرأة عنه اذ التخصيص تقليل الاشتراك ولكون هذه الاضافة تفيد ماذكر وجب تجريد المضاف من التعريف لانه لو كان معرفة لم يحتج الى تعريف فلا يقال الغلام زيد ولا زيد كم الا ان جرد الاول من أل وقدر الشيوع في الثاني وكذا لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة لان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص وهنا التعريف الذي هو أقوى من التخصيص فتكون الاضافة لغوا وأما المضمرات والموصولات وأسماء الاشارة فتمتنع اضافتها لاستحالة سلب التعريف عنها (وأما الاضافة اللفظية) التي هي اضافة الوصف الى معموله (فلا تفيد) المضاف (تعريفا) لوقوع المضاف فيها صفة للنكرة نحو هذا بالغ الكعبة وطالا نحو ثاني عطفه ولدخول

فاللفظية ضابطها أمران ان يكون المضاف صفة وان يكون المضاف اليه معمولا لتلك الصفة والمراد بالصفة اسم الفاعل نحو ضارب زيد واسم المفعول نحو مضروب العبد والصفة المشبهة نحو حسن الوجه والمعنوية ما انتفى فيها الامران نحو غلام زيد أو الاول نحو اكرام زيد أو الثاني فقط نحو كاتب القاضي وتسمى هذه الاضافة محضة وتفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد وتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل وأما الاضافة اللفظية فلا تفيد تعريفا

زيد عليه كقوله ﴿ يارب غايضا لو كان يطلبكم ﴾ ومن ثم امتنع مررت برجل حسن الوجه (ولا تخصيصا) لما يعلم مما سيأتي (وانما تفيد) أمر اللفظ وهو (التخفيف في اللفظ) اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين كضارب زيد فان أصله ضارب زيدا الاضارب فقط فحذف التنوين للاضافة والتخصيص حاصل قبلها أو بحذف النون التالية للاعراب كضاربا زيد وضاربو عمرو واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام فان أصله القائم غلامه فحذف الضمير من غلامه واستتر في القائم وأضيف القائم للتخفيف في المضاف اليه واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام أصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ولتكون هذه الاضافة تفيد التخفيف فقط جاز نحو الضارا زيد والضاربو بكر وامتنع نحو الضارب زيد وكان القياس امتناع نحو الضارب الرجل ولكنهم أجازوه حملا له على الوجه المختار في الحسن الوجه (وتسمى) أيضا (غير محضة) لانها في نية الانفصال كما علم مما مر وقد اختلفوا في الجار للمضاف اليه على أقوال ثلاثة (والصحيح) منها (ان المضاف اليه مجرور بالمضاف) لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله (لا بالاضافة) التي هي معنى على ما قيل لان المعنى انما يصار اليه في العمل عند تعذر اللفظ ولا بالحرف المقدر على ما قيل لان اضمار الجار ضعيف ولان معنى غلام لزيد غير معنى غلام زيد كما تقدم (وتابع المخفوض) من نعت وغيره (يأتي في التوابع ان شاء الله تعالى)

﴿ باب اعراب الافعال ﴾ المضارعة

(تقدم) في صدر المقدمة (ان الفعل) من حيث هو (ثلاثة أنواع ماض وأمر ومضارع وأن) الفعل (الماضي و) فعل (الامر مبنيان) على ما تقدم وبها (وان العرب من الافعال) انما (هو المضارع) لكن انما يعرب (اذا لم يتصل بنون الاناث) فان اتصل بها بني معها على السكون كامر (ولا بنون التوكيد المباشرة) له من غير حاجز فان اتصلت به من غير حاجز بني معها على الفتح كما تقدم (وتقدم ان الفعل) المضارع (يدخله من أنواع الاعراب) المتقدمة (ثلاثة) كالاسم المتمكن يدخله منها ثلاثة (الرفع) بحركة أو حرف (والنصب) بحركة أو حذف حرف (والجزم) بحذف حركة أو حرف (اذا علم ذلك فالاعراب) المذكور (خاص بالمضارع) أي منفرد به عن قسيميه (وهو) في حالة تجرده من ناصب وجازم (مرفوع أبدا) ورافعه على الصحيح تجرده مما ذكر لاحرف المضارعة ولا حلوله محل الاسم ويستمر على رفعه (حتى يدخل عليه ناصب فينصبه) أو يعطف على منصوب (أو) يدخل عليه (جازم فيجزمه) أو يعطف على مجزوم مثال تجرده مما ذكر (نحو اياك نعبد واياك نستعين) تعلم ما تصرف وما لا تنصرف ﴿ ولما ذكر الناصب والجازم أخذ في بيان ذلك فقدم الاول

ولا تخصيصا وانما تفيد التخفيف في اللفظ وتسمى غير محضة والصحيح ان المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بالاضافة وتابع المخفوض يأتي في التوابع ان شاء الله تعالى

﴿ باب اعراب الافعال ﴾

تقدم أن الفعل ثلاثة أنواع ماض وأمر ومضارع وأن الماضي والامر مبنيان وأن العرب من الافعال هو المضارع اذا لم يتصل بنون الاناث ولا بنون التوكيد المباشرة وتقدم ان الفعل يدخله من أنواع الاعراب ثلاثة الرفع والنصب والجزم اذا علم ذلك فالاعراب خاص بالمضارع وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب فينصبه أو جازم فيجزمه نحو اياك نعبد واياك نستعين

فقال (والنواصب التى تنصبه قسمان قسم) متفق على نصبه وهو ما (ينصب) المضارع (بنفسه وقسم) مختلف فى أنه (ينصب) المضارع والاصح ان النصب (بان مضمرة بعده) وفى عبارته تجوز من جهة تسمية غير الناصب ناصبا (فا) لقسم (الاول) المتفق عليه (أربعة احدها أن) المصدرية بفتح الهمزة وسكون النون تنصب المضارع (ان لم تسبق بعلم ولا ظن) وهى معه فى تأويل المصدر فتقع فاعلا نحو يعجبنى أن تفعل ومفعولا (نحو يريد الله ان يخفف عنكم) ومبتدأ نحو (وأن تصوموا خير لكم) ومجرورا نحو من قبل أن يأتى وقد تهمل حملا لها على ما المصدرية كقوله

أن تقرآن على أسماء ويحكما ❊ كما أعلت ما المذكورة حملا عليها كالحديث كما تكونوا يولى عليكم ومن العرب من يجزم بها كقوله ❊ تعالوا الى أن يأتنا الصيد نخطب ❊ وتتصل بالماضى وكذا بفعل الامر على الاصح وان لم تؤول بالمصدر لفوات معنى الامر (فان سبقت بعلم) أى بلفظ دال على اليقين وان لم يكن بلفظه (نحو علم أن سيكون) أفلا يرون أن لا يرجع (فهى مخففة من) أن (الثقيلة) تنصب الاسم وترفع الخبر لا خفيفة تنصب المضارع (واسمها ضمير الشان محذوف) وجوبا (والفعل) بعدها (مرفوع) بالتجرد (وهو وفاعله) مرفوع المحل على أنه (خبرها كما تقدم فى باب النواسخ) وقد تكون مخففة وان لم تسبق بعلم نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله (وان سبقت بظن فوجهان) أى جاز أن تكون ناصبة وان تكون مخففة (نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة قرئ فى السبعة بالنصب) اجراء للظن على أصله لانه باعتبار دلالته على عدم الوقوع يلائم أن الناصبة الدالة على الرجاء والطمع (والرفع) على تأويله بالعلم فيلائم ان المخففة الدالة على التحقيق والنصب أرجح لان التأويل خلاف الاصل ولهذا اجمعوا عليه فى الم أحسب الناس ان يتركوا (والثانى) مما ينصب بنفسه (لن) وهى حرف بسيط لامركب لنفى المستقبل ولا يقتضى تأبيد النفى ولا تأكيده ولا دعاء خلافا لمن زعم ذلك (نحو لن نبرح عليه عاكفين) لن تنالوا البر (والثالث كى المصدرية وهى المسبوقة باللام) التعليلية (لفظا نحو لكيلا تأسوا أو) باللام (تقديرا نحو جئتك كى تكرمنى) اذا قدرت ان الاصل لكى تكرمنى ولكن حذفت اللام استغناء عنها بنيتها (فان لم تقدر اللام) قبلها (فكى جارة) تعليلية (والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها وجوبا) لا تظهر الا فى الشعر وعلامة التعليلية ظهور أن بعدها كجئتك كى ان تكرمنى او اللام نحو جئتك كى لتكرمنى اذ لا يجوز حينئذ جعلها مصدرية فان ظهرت اللام قبلها وأن بعدها جاز كونها مصدرية وكونها جارة كقوله ❊ أردت لكيما ان تطير بقربتى ❊ وما أفهمه كلامه من ان كى حرف مشترك يكون ناصبا وجارا هو مذهب الجمهور وحيث قيد كى بالمصدرية فكان ينبغى أيضا تقييد أن بذلك لاخراج المفسرة والزائدة فانهما لا ينصبان المضارع (والرابع اذا) وهى حرف

والنواصب التى تنصبه قسمان قسم ينصب بنفسه وقسم ينصب بأن مضمرة بعده فالاول أربعة أحدها أن ان لم تسبق بعلم ولا ظن نحو يريد الله أن يخفف عنكم وأن تصوموا خير لكم فان سبقت بعلم نحو علم أن سيكون فهى مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف والفعل مرفوع وهو وفاعله خبرها كما تقدم فى باب النواسخ وان سبقت بظن فوجهان نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة قرئ فى السبعة بالنصب والرفع والثانى لن نحو لن نبرح عليه عاكفين والثالث كى المصدرية وهى المسبوقة باللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقديرا نحو جئتك كى تكرمنى فان لم تقدر اللام فكى جارة والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها وجوبا والرابع اذا

بسيط لامركب من اذوان والقياس الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم اشترط لاعمالها ثلاثة أمور أشار الى الاول بقوله (ان صدرت فى أول الكلام) المجاب بها فان وقعت حشو افيه نحو أنا اذا أكرمك جوابا لمن قال أنا آتيك اهملت والى الثانى بقوله (وكان الفعل بعدها مستقبلا) فان كان بمعنى الحال كقولك لمن يحدثك اذا أظنك صادقا اهملت لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل فى الحال والى الثالث بقوله (متصلا بها أو منفصلا عنها بقسم أو بلا النافية) فان فصل بينها وبين المضارع بغير ماذكر أهملت لضعفها مع الفصل فى العمل فيما بعدها واغتفر الفصل بالقسم لانه زائد جىء به للتأكيد وبلا النافية لتنزلها منزلة العدم اذ النافى كالجزء من المنفى فاذا استوفت اذا الشروط الثلاثة عملت (نحو اذا أكرمك) جوابا لمن قال انا آتيك (أو اذا والله أكرمك) جوابا له أيضا وهذا مثال للفصل بالقسم (أو اذا لا أخيبك جوابا لمن قال انا آتيك) مثال للفصل بلا النافية وقوله جوابا الى آخره متعلق بالامثلة الثلاثة (وتسمى) اذا (حرف جواب) لوقوعها فى كلام مجاب به كلام آخر سواء وقعت فى صدره أو حشوه أو آخره (وجزاء) لان مضمون ما هى فيه جزاء لمضمون كلام آخر وقد نظم بعضهم الشروط الثلاثة ومايجوز الفصل به على قول ضعيف فى ثلاثة أبيات ذكرتها فى شرح القطر (و) القسم (الثانى) وهو (ماينصب المضارع باضمار أن بعده قسمان) باعتبار جواز الاضمار ووجوبه (ماتضمران بعده جوازا) ولو أظهرت فى الكلام لجاز (وماتضمران بعده وجوبا) فيمتنع اظهارها (فالاول خمسة) من الحروف (وهى لام كى) التعليلية حيث لم يكن معها لا وأضيفت الى كى لانها تخلفها فى افادة التعليل عند حذفها كجئتك لازورك ولام التعليل تصدق بلام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وبلام التأكيد عند بعضهم (نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين) فنسلم منصوب بان مضمرة جوازا بعد اللام وانما أضمرت بعدها أن ليكون حرف الجر داخلا على الاسم (و) الاربعة الباقية هى (الواو والفاء وثم وأو العاطفات على اسم خالص) أى (ليس فى تأويل الفعل) أى لم يقصد به معنى الفعل مثال الواو (نحو قوله) الاولى قولها

(ولبس عباءة وتقر عينى) ✽ أحب الى من لبس الشفوف

فتقر منصوب بأن مضمرة معطوف على لبس وانما اضمرت ان لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم (و) مثال الفاء (قوله

لولا توقع معتر فأرضيه) ✽ ما كنت أوثر أترابا على ترب

فأرضيه بالنصب على تقدير أن لعطفه على توقع (و) مثال ثم (قوله

انى وقتلى سليكا ثم أعقله) ✽ كالثور يضرب لما عافت البقر

فاعقله بالنصب على تقدير أن لعطفه على قتلى (و) مثال أو (قوله تعالى) وما كان

ان صدرت فى أول الكلام وكان الفعل بعدها مستقبلا متصلا بها أو منفصلا عنها بقسم أو بلا النافية نحو اذا أكرمك أو اذا والله أكرمك أو اذا لا أخيبك جوابا لمن قال انا آتيك وتسمى حرف جواب وجزاء والثانى ماينصب المضارع باضمار أن بعده قسمان ماتضمر أن بعده جوازا وماتضمر أن بعده وجوبا فالاول خمسة وهى لام كى نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين والواو والفاء وثم وأو العاطفات على اسم خالص ليس فى تأويل الفعل نحو قوله ✽ ولبس عباءة ✽ وقوله وتقر عينى ✽ وقوله لولا توقع معتر فأرضيه ✽ وقوله انى وقتلى سليكا ثم أعقله ✽ وقوله تعالى

لبشر ان يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا) في قراءة من نصب يرسل بان مضمرة لعطفه على وحيا وخرج بقوله خالص نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فان يغضب معطوف على الاسم وهو الطائر لكنه لا ينصب لان الاسم المذكور في تأويل الفعل اى الذى يطير (و) القسم (الثاني وهو ما تضمر أن بعده وجوبا ستة) من الحروف أحدها (كي الجارة) التعليلية (كما تقدم) قريبا اثناء الكلام على كي المصدرية (و) ثانيها (لام الجحود) وهي المسبوقة بكون منفي ماض لفظا ومعنى أو معنى فقط (نحو وما كان الله ليعذبهم) لم يكن الله ليغفر لهم فيعذب منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد اللام وان والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام واللام متعلقة بمحذوف هو خبر كان وتقديره وما كان الله مريدا تعذيبهم ولم يكن الله مريدا غفرانهم وسميت بذلك لملازمتها الجحد أى النفي من تسمية العام بالخاص اذ الجحد لغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار (و) ثالثها (حتى) الجارة وانما ينصب المضارع باضمار أن (ان كان الفعل) بعدها (مستقبلا) بالنسبة الى ما قبلها وان كان بالنسبة الى زمن التكلم حالا أو مستقبلا أو ماضيا (نحو) لن نبرح عليه عاكفين (حتى يرجع الينا موسى) فرجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى الامرين ونحو وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة من نصب فان قول الرسول مستقبل بالنسبة الى زلزالهم وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن التكلم ونحو سرت امس حتى ادخل البلد فالدخول مستقبل بالنظر الى ما قبله وأما بالنظر الى زمن التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا أو حالا أو مستقبلا والغالب فيها ان تكون للغاية كالآيتين السابقتين وعلامتها صلاحية الى موضعها وقد تكون للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة وعلامتها صلاحية كي موضعها ويحتملها المثال السابق وانما اضمرت أن بعدها لتكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور وبحتى ولا يجوز اظهار أن بعدها الا في شعر ولا في نثر وقد أفهم كلامه ان الاستقبال شرط لانتصاب الفعل بعدها ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم أيضا فالنصب واجب حينئذ وان كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان فان انتفى الاستقبال بان أريد بما بعدها الحال تحقيقا أو حكاية فهي حرف ابتداء لا جارة وما بعدها واجب الرفع لعدم الناصب والجازم ويجب مع ذلك ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي فيما بينهما وجب تحقق الاتصال المعنوي لتحقق الغاية التي هي مدلولها نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه الآن (و) رابعها (أو بمعنى الى) بان صلحت مكانها وذلك اذا كان ما قبلها ينقضي شيأ فشيأ (أو) بمعنى (الا) بان صلحت مكانها فالاول نحو لالزمنك أو تعطيني حقي أى لأفارقنك الى ان تعطيني حقي و (كقوله

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى ✽ فما انقادت الآمال الا لصابر)

والثاني نحو لاقتلن الكافر أو يسلم أى الا ان يسلم (وقوله)

أو يرسل رسولا والثاني وهو ما تضمر أن بعده وجوبا ستة كي الجارة كما تقدم ولام الجحود نحو وما كان الله ليعذبهم وحتى ان كان الفعل مستقبلا نحو حتى يرجع الينا موسى واو بمعنى الى او الا كقوله لأستسهلن الصعب الخ وقوله

وكنت اذا غمزت قناة قوم ﴿ (كسرت كعوبها أو تستقيما)

أي الان تستقيم والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل أي ليكونن لزوم مني أو اعطاء منه وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها وبهذا يظهر لك ان أو المذكورة ليست مرادفة للحرفين المذكورين كما توهمه عبارة المؤلف (و) خامسها (فاء السببية) وهي التي قصد بها الجزاء بان يكون ما قبلها سببا لما بعدها (و) سادسها (واو المعية) أي التي تفيد معنى مع بان يكون ما قبلها مصاحبا لما بعدها حالة كونها (مسبوقين بنفي محض) اي خالص من معنى الاثبات (أو طلب بالفعل) أي بصيغته لاصالته في ذلك بخلاف النفي المحض لا فرق فيه بين ان يكون بالفعل أو الحرف أو الاسم مثال الفاء بعد النفي (نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) ونحو ما تأتينا فتحدثنا ان قصدت السببية أي ما تأتينا محدثا فيكون المقصود نفي اجتماعهما أو ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الاول ومثال الواو بعده أيضا نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم (ونحو ويعلم الصابرين و) مثال الفاء بعد الطلب نحو (لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) والواو بعده نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بنصب تشرب أي لا يكن منك أكل السمك مع شرب اللبن والطلب يشمل سبعة أشياء الامر نحو زرني فاكرمك والنهي كما تقدم والدعاء نحو اللهم تب علي فأتوب والاستفهام نحو هل تأتيني فاكرمك والعرض نحو ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا والتحضيض نحو هلا اتقيت الله فيغفر لك والتمني نحو ليت لي مالا فأحج منه فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وما بعد الفاء في هذه الامثلة في تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر متصيد مما قبل الفاء وألحق الفراء الترجي بالتمني وتبعه ابن مالك قال ابنه ويجب قبوله لثبوته سماعا كقراءة حفص عن عاصم نحو لعلي ابلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع بالنصب وأمثلة الواو هي أمثلة الفاء بتبديل الفاء بالواو قال أبو حيان في الارتشاف ولا احفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء فلا ينبغي ان يقدم على ذلك الا بسماع وتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية لاخراج العاطفتين على صريح الفعل والمستأنفتين ويسبق النفي أو الطلب لاخراج نحو زيد يأتينا فيحدثنا فيمتنع نصبه والنفي بالمحض لاخراج النفي المنتقض بالا نحو ما تأتينا الا فتحدثنا والنفي المتلو بنفي نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا والنفي التالي لاستفهام تقريري نحو ألم تأتني فاحسن اليك فيمتنع النصب فيهما والطلب بالفعل لاخراج الطلب بغيره فيمتنع معه النصب سواء كان باسم الفعل نحو صه فأحسن اليك أو بالمصدر نحو سقيا فيرويك أو بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينام الناس (والجوازم) للمضارع (ثمانية عشر) جازما وترجع الى خمسة عشر كما سيظهر لك (وهي نوعان

كسرت كعوبها
او تستقيما ﴿ وفاء
السببية وواو المعية
مسبوقين بنفي محض
او طلب بالفعل نحو
لا يقضى عليهم فيموتوا
ونحو ويعلم الصابرين
ولا تطغوا فيه فيحل
عليكم غضبي لا تأكل
السمك وتشرب اللبن
والجوازم ثمانية عشر
وهي نوعان

جازم

جازم لفعل واحد وجازم لفعلين فالاول سبعة) لا خلاف فى حرفيتها (وهى لم نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) فلم حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا ويلد مجزوم بلم وكذا ما بعده (و) ثانيها (لما) أختها فى افادة ما ذكر (نحو ولما يقض ما أمره) لكنها تمتاز عنها باتصال نفيها بالحال وبتوقع ثبوته وبجواز حذف مجزومها وبعدم مصاحبتها لاداة الشرط بخلاف لم فان النفى بها لا يلزم اتصاله بالحال بل قد يكون متصلا نحو لم أكن بدعائك رب شقيا وقد يكون منقطعا نحو لم يكن شيأ مذكورا اى ثم كان وقد يكون مستمرا كالآية السابقة ولا يجوز حذف مجزومها الا فى ضرورة ويجوز اتصالها باداة شرط نحو ان لم ولولم ويجوز رفع الفعل بعدها فى لغة بخلاف لما (و) ثالثها (ألم) هى لم والهمزة لا مدخل لها فى العمل وان دخلت لمعنى ولشدة امتزاجها بها صارت كالجزء منها (نحو ألم نشرح لك صدرك) ألم تر أن الله وقرئ ألم نشرح بنصب نشرح واستدل به بعضهم على ان لم تنصب فى لغة قال ابن مالك وهو عند العلماء محمول على انه مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت (و) رابعها (ألما) هى لما قرنت بهمزة الاستفهام كما تقدم فى ألم (كقوله

على حين عاتبت المشيب على الصبا ❊ فقلت ألما أصح والشيب وازع)

وقوله

ألم يأتيكم يا بنى بكر اليكم ❊ ألما تعرفوا منا اليقينا
ألما تعرفوا منا ومنكم ❊ كتائب تطعنن وترتمينا

(و) خامسها (لام الامر) وهى التى يطلب بها الفعل (و) مثلها لام (الدعاء) وهى فى الحقيقة لام الامر ولكن سميت بذلك تأدبا (نحو لينفق ذو سعة) مثال للام الامر (ليقض علينا ربك) مثال للام الدعاء ولام الطلب محركة بالكسر تشبيها باللام الجارة لان الجزم بمنزلة الجر نعم ان وليت عاطفا جاز تسكينها نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وتدخل على فعل الغائب والمتكلم والمخاطب المجهول دون المعلوم استغناء عنه بصيغة أفعل ولا يجوز حذفها الا فى ضرورة الشعر (و) سادسها (لا المستعملة فى النهى) وهى التى يطلب بها ترك الفعل (و) مثلها لا المستعملة فى (الدعاء) وهى لا النافية فى الحقيقة (نحو لا تحزن) لا تخافوا مثال للا الناهية ونحو ربنا (لا تؤاخذنا) مثال للا الدعائية وعملت لا الجزم لانها نقيضة لام الامر أو نظيرتها بخلاف لا النافية اذ لا طلب فيها وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم كقوله

اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد ❊ بها أبدا ما دام فيها الجراضم

(و) سابعها (الطلب) فى قول ضعيف (اذا سقطت الفاء من المضارع) الواقع (بعده) أى الطلب (وقصد به الجزاء) للطلب السابق عليه بان قدر مسببا عنه (نحو) قل (تعالوا أتل) فأتل فعل مضارع تقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزاء فان

جازم لفعل واحد وجازم لفعلين فالاول سبعة وهى لم نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولما نحو ولما يقض ما أمره وألم نحو ألم نشرح لك صدرك وألما كقوله ❊ على حين عاتبت المشيب على الصبا ❊ وقلت ألما أصح والشيب وازع ولام الامر والدعاء نحو لينفق ذو سعة لنقض علينا ربك ولا فى النهى والدعاء نحو لا تحزن والطلب اذا سقطت الفاء من المضارع بعده وقصد به الجزاء نحو قل تعالوا أتل

التلاوة مسببة عن اتيانهم فجزم بالطلب وعلامة جزمه حذف الواو والاصح ان الجزم باداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط دل على ذلك الطلب المذكور والتقدير تعالوا فان تأتوني اتل عليكم (و) مثله نحو (قوله

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل) * بسقط اللوى بين الدخول فحومل

أي ان تقفانبك فالبكاء مسبب عن وقوفهما والطلب كما تقدم شامل للامر كما مثل والنهي نحو لا تدن من الاسد تسلم والدعاء نحو رب اغفر لي أدخل الجنة والاستفهام نحو هل تكرمني أكرمك والتمني نحو ليت لي مالا أنفقه والعرض نحو ألا تنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض نحو لولا تأتينا تحدثنا ولا يشترط في الطلب هنا ان يكون بالفعل بل يجزم الفعل في جوابه وان كان بغير الفعل نحو أين بيتك أزرك وحسبك حديث ينم الناس وقوله * مكانك تحمدي أو تستريحي * ويشترط في الجزم بعد النهي صحة اقامة شرط منفي مقامه نحو لا تكفر تدخل الجنة فلا يقال لا تكفر تدخل النار وخالف الكسائي في هذا الشرط فجوز الجزم في المثال بتقدير ان بغير نفي محتجا بقوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فانه لا يصح تقدير لا فيه مع انه ورد مجزوما وهذا ونحوه محمول عند غيره على ابدال الفعل من الفعل ولا حجة له في قراءة بعضهم ولا تمنن تستكثر لجواز كونه وصل بنية الوقف مع ما فيه من تحصيل تناسب الافعال المذكورة معه ولا يحسن جعله بدلا مما قبله لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الاول على الثاني فان سقطت الفاء بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمنفي أو بعده ولم يقصد بما بعدها الجزاء تعين الرفع (و) النوع (الثاني) وهو (ما يجزم فعلين) بدخوله عليهما لدل على ان الاول منهما سبب والثاني مسبب (أحد عشر) جازما وتسمى أدوات الشرط لافادتها ان ما يليها شرط وسبب لما يليه (وهو ان) موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط (نحو ان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله (وما) موضوع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط (نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله) ما ننسخ من آية أو ننسها نأت (ومن) موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط (نحو من يعمل سوأ يجز به) ومن يتق الله يجعل له مخرجا (ومهما) هو كما فيما وضع له (كقوله)

أغرك مني أن حبك قاتلي * وانك مهما تأمري القلب يفعل

وقوله مهما تعطني أنبك عليه (واذما) هو كان (نحو واذما تقم أقم) وقوله

وانك اذما تأت ما أنت آمر * به تلف من اياه تأمر آتيا

(وأي) بالتشديد موضوع بحسب ما يضاف اليه فتكون لمن يعقل في نحو أيهم يقم أقم معه ولما لا يعقل في نحو أي الدواب تركب أركب وللمكان في نحو أي مكان تجلس اجلس وللزمان في نحو أي يوم تصم أصم معك وقد مثل لاي بمثال ليس الجواب فيه

وقوله * قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل

والثاني ما يجزم فعلين احد عشر وهو ان نحو ان يشأ يذهبكم ومانحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومن نحو من يعمل سوأ يجز به ومهما كقوله * وانك مهما تأمري القلب يفعل * واذما نحو واذما تقم أقم وأي

فعلا

فعلا لافادة ان ذلك غير لازم فيه كما يعلم أيضا مما سيأتي (نحو أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى) فجملة له الاسماء الحسنى من المبتدا والخبر فى محل جزم جواب الشرط (ومتى) موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط (كقوله

﴿ متى أضع العمامة تعرفونى ﴾) وقوله

متى تأته تعشو الى ضوء ناره ﴿ تجد خير نار عندها خير موقد

(وأيان) هو كمتى (كقوله ﴿ أيان ما تعدل به الريح تنزل) وقوله

أيان نؤمنك تأمن غيرنا ومتى ﴿ لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا

(وأين) موضوع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط (نحو أينما تكونوا يدرككم الموت) وقوله ﴿ أينما الريح تميلها تمل ﴿ (وأنى) هو كأين (كقوله

فأصبحت أنى تأتها تستجرها ﴿ تجد حطبا جزلا ونارا تأججا)

وقوله خليلى أنى تأتيانى تأتيا ﴿ أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

(وحيثما) هو كأين (كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا) فى غابر الازمان (وهذه الادوات الاحدى عشرة) الجازمة للفعلين (كلها أسماء) حتى مهما (الا ان واذما فانهما حرفان) الاول باتفاق والثانى على الاصح ولذا كان ما عداهما اسما فلا بد له محل من الاعراب اما النصب أو الرفع لان أسماء الشرط معمولة لفعل الشرط أو للابتداء لا غير فما كان منها اسم زمان أو مكان فهو فى محل نصب على الظرفية بفعل الشرط وما كان غير ذلك فهو فى محل رفع بالابتداء ان كان فعل الشرط غير متعد نحو من يقم أقم معه والا فان وقع عليه نحو من تضرب أضرب أو على ضميره أو متعلقه نحو من رأيته او أخاه فأكرمه فهو فى محل نصب ويجوز فى المثال الرفع أيضا على الابتداء وقد أفهم كلامه أن الجزم بحيث واذ مخصوص باقتران ما بهما كالفظ به وأما غيرهما فهو قسمان قسم لا يلحقه ما وهو من ومهما وما وأنى وقسم يجوز فيه الامران وهو الباقى (ويسمى الفعل الاول) من الفعلين المجزومين باحدى هذه الادوات (شرطا) لتعليق الحكم عليه ولا يكون ماضى المعنى لانه مفروض حصوله فى المستقبل فيمتنع مضيه فلا تقول ان قام زيد أمس وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان تبين انى كنت قلته (ويسمى الثانى) منهما (جوابا) لترتبه على الاول ترتب الجواب على السؤال (وجزاء) لان مضمونه جزاء لمضمون الاول وهو كالشرط لا يكون ماضى المعنى لان حصوله معلق على حصول الشرط فى المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل الثابت على حصول ما يحصل فى المستقبل وأما قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت فالمعنى فان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها ثم الفعلان ان كانا مضارعين فالجزم للفظهما أو ماضيين فالجزم لمحلهما او مختلفين ماضيا ومضارعا أو عكسه فلكل منهما حكمه ولا يكون الشرط الا جملة فعلية خبرية فعلها متصرف غير مقرون بقد أو تنفيس أو

نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومتى كقوله ﴿ متى أضع العمامة تعرفونى ﴿ وأيان كقوله ﴿ أيان ما تعدل به الريح تنزل وأين نحو أينما تكونوا يدرككم الموت وأنى كقوله ﴿ فاصبحت أنى تأتها تستجرها ﴿ تجد حطبا جزلا ونارا تأججا ﴿ وحيثما كقوله ﴿ حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا ﴿ وهذه الادوات الاحدى عشرة كلها اسماء الا ان واذما فانهما حرفان ويسمى الفعل الاول شرطا ويسمى الثانى جوابا وجزاء

ناف غير لا ولم وأما الجواب فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها أو جملة اسمية (واذا لم يصلح الجواب ان يجعل شرطا) بان كان أحد الامور التي لا يصح ان تقع شرطا كأن كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبي أو منفي بغير لا ولم (وجب اقترانه بالفاء) ليحصل الربط بين الجواب وشرطه مثال الجملة الاسمية (نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير) والفعلية التي فعلها طلبي نحو (ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) والتي فعلها مقرون بنافي نحو (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) ونحو فان توليتم فما سألتكم من أجر فالفاء في هذه الامثلة ونحوها واجبة الذكر ولا يجوز تركها الا في ضرورة أو ندور وهي متعينة للربط فيما عدا الجملة الاسمية أما فيها فلا تتعين له بل يجوز الربط بها (أو باذا الفجائية) لشبهها بها في الدلالة على التعقيب وفي عدم الابتداء بها (نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) ويعتبر في الجملة المقترنة باذا أن لا تكون انشائية نحو ان عصى زيد فويل له وان لا تقترن باداة نفي نحو ان قام زيد فما بكر قائم ولا بان نحو ان قام زيد فان بشرا قائم فهذه المواضع الثلاثة تتعين فيها الفاء ولا يجوز فيها اذا واستغنى المؤلف عن ذكرها احالة على المثال فانه جامع لها وقد اقتضت عبارته ان الجواب اذا صلح ان يجعل شرطا لا يجب اقترانه بالفاء بل يجوز وهو صحيح ابن الحاجب فيما اذا كان الجواب مضارعا مثبتا أو منفيا بلا وقال الرضي الجزاء ان كان مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه (وذكر صاحب الآجرومية في الجوازم كيفما نحو كيفما تفعل أفعل) والمشهور فيها عدم الجزم (والجزم بها مذهب كوفي) وهو شاذ لاستحالة المعنى فانها الازمة لعموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على أي حال وكيفية تقرأ اقرأ أنا مثلها وهذا المعنى متعذر لان رعاية جميع كيفيات قراءة المخاطب في قراءته أمر صعب ولا يتقيد الجزم بها عند الكوفي باتصال ما بها قال المؤلف كالسماعي (ولم نقف لها على شاهد في مثال) كلام (العرب وقد يجزم باذا) لكن لا يقع ذلك الا (في ضرورة الشعر كقوله)

استغن ما أغناك ربك بالغنى ✽ (واذا تصبك خصاصة فتجمل)

بالجيم او بالحاء المهملة وقوله

واذا تصبك خصاصة فارج الغنى ✽ والى الذي يعطي الرغائب فارغب

وهو ايضا شاذ للمنافاة بين اذا وان الشرطية وذلك ان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام والشك وكلمة اذا موضوعة للتحقيق فهما متنافيان ولما أنهى الكلام على ما يعرب بالاصالة والاستقلال أخذ يتكلم على ما يعرب تبعا لغيره وهو أربعة أشياء وبدأ منها بالنعت فقال

﴿ باب النعت ﴾

ويقال

واذا لم يصلح الجواب ان يجعل شرطا وجب اقترانه بالفاء نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير ان كنتم تحبون الله فاتبعوني وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أو باذا الفجائية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون ذكر صاحب الآجرومية في الجوازم كيفما نحو كيفما تفعل أفعل والجزم بها مذهب كوفي ولم نقف لها على شاهد في مثال العرب وقد يجزم باذا في ضرورة الشعر كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل

﴿ باب النعت ﴾

ويقال له الوصف والصفة (النعت هو التابع) أي التالي لما قبله فلا يتقدم عليه وهو كالجنس شامل لغيره من التوابع وقوله (المشتق أو المؤول به) مخرج لغيره منها ماعدا التابع المشتق المكرر به لفظ المتبوع نحو زيد قائم قائم فانه خارج بقوله (المباين للفظ متبوعه والمراد بالمشتق) ما دل على حدث وصاحبه وهو (اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كأعلم) بخلاف اسم الزمان والمكان والآلة فلا ينعت بها لعدم دلالتها على ذلك وان كانت مشتقة من المصدر للدلالة على معنى منسوب اليه (والمراد بالمؤول بالمشتق) ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق وهو (اسم الاشارة) غير المكاني (نحو مررت بزيد هذا) اي الحاضر (واسم الموصول) غير من وما (نحو مررت بزيد الذي قام) اي المعلوم قيامه (وذو بمعنى صاحب نحو مررت برجل ذي مال) اي صاحبه ومثلها ذو الطائية (وأسماء النسب نحو مررت برجل دمشقي) اي منسوب الى دمشق ونظرت الى رجل تمار أي منسوب الى التمر (ومن ذلك) أي المؤول بالمشتق (الجملة) فانها قد ينعت بها نحو جاءني رجل قام أبوه لان ذلك في معنى قائم أبوه وشرطها ان تكون خبرية مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ليحصل بها تخصيصه والا لكانت اجنبية عنه (وشرط المنعوت بها ان يكون نكرة) او ما في معناها لانها في حكم النكرة لتأولها بالمفرد النكرة فلا يجوز ان ينعت بها المعرفة (نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله) فجملة ترجعون في محل نصب نعت ليوما وهو نكرة وقوله * ولقد أمر على اللئيم يسبني * فجملة يسبني في محل جر نعت للئيم وهو وان كان معرفة لفظا لكنه نكرة معنى فجاز ان ينعت نظرا الى معناه وان نظرا الى لفظه فهي حال (وكذلك المصدر) ينعت به كثيرا ولكنه مع ذلك سماعي وهو عند الكوفيين مؤول بالمشتق وعند البصريين على تقدير مضاف (و) على كل من القولين (يلتزم افراده وتذكيره تقول مررت برجل عدل وبامرأة عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل) وانما التزم ذلك على القول الاول لان المصدر من حيث هو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجروه على اصله وأما على الثاني فكأنهم قصدوا بذلك التنبيه على ان اصله برجل ذي عدل وامرأة ذات عدل وبرجلين ذوي عدل وبرجال ذوي عدل فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف اليه على ما كان عليه (والنعت) حقيقيا كان او سببيا (يتبع المنعوت) في اثنين من خمسة اي (في رفعه ونصبه وخفضه) اي في واحد منها (و) في (تعريفه وتنكيره) اي في واحد منهما فلا تنعت معرفة بنكرة ولا نكرة بمعرفة ولا يكون النعت اعرف من منعوته بل مساويا له او دونه (ثم ان رفع) النعت (ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه ايضا) في اثنين من خمسة اي (في تذكيره وتأنيثه) اي في واحد منهما (وفي افراده وتثنيته وجمعه) اي في واحد منها فيصير بهذه مع ما مر مطابقا له في اربعة من عشرة

النعت هو التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه والمراد بالمشتق اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كأعلم والمراد بالمؤول بالمشتق اسم الاشارة نحو مررت بزيد هذا واسم الموصول نحو مررت بزيد الذي قام وذو بمعنى صاحب نحو مررت برجل ذي مال وأسماء النسب نحو مررت برجل دمشقي ومن ذلك الجملة وشرط المنعوت بها ان يكون نكرة نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وكذلك المصدر ويلتزم افراده وتذكيره تقول مررت برجل عدل وبامرأة عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره ثم ان رفع ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه أيضا افراده وتثنيته وجمعه

في تذكيره وتأنيثه وفي

سواء كان معناه له كالامثلة الآتية ام لسببيه نحو جاء الرجل الحسن الوجه بنصب الوجه (تقول) فى النعت الجارى على مدلوله حالة الرفع مع التذكير والافراد والتعريف (قام زيد العاقل و) حالة النصب (رأيت زيدا العاقل و) حالة الخفض (مررت بزيد العاقل و) تقول مع التأنيث والافراد والتعريف (جاءت هند العاقلة) فى الرفع (ورأيت هندا العاقلة) فى النصب (ومررت بهند العاقلة) فى الخفض (و) تقول مع التنكير والافراد والتذكير (جاء رجل عاقل) فى الرفع (ورأيت رجلا عاقلا) فى النصب (ومررت برجل عاقل) فى الخفض (و) تقول مع التثنية والتذكير والتعريف (جاء الزيدان العاقلان) فى الرفع (ورأيت الزيدين العاقلين) فى النصب (ومررت بالزيدين العاقلين) فى الخفض وتقول مع التثنية والتذكير والتنكير جاء رجلان عاقلان ورأيت رجلين عاقلين ومررت برجلين عاقلين (و) تقول مع الجمع والتذكير والتعريف (جاء الزيدون العاقلون) فى الرفع (ورأيت الزيدين العاقلين) فى النصب (ومررت بالزيدين العاقلين) فى الخفض وتقول مع الجمع والتذكير والتنكير جاء رجال عاقلون ورأيت رجالا عاقلين ومررت برجال عاقلين (و) تقول مع التثنية والتأنيث والتعريف (جاءت الهندان العاقلتان) فى الرفع (ورأيت الهندين العاقلتين) فى النصب (ومررت بالهندين العاقلتين) فى الخفض وتقول مع التثنية والتأنيث والتنكير جاءت امرأتان عاقلتان ورأيت امرأتين عاقلتين ومررت بامرأتين عاقلتين (و) تقول مع الجمع والتأنيث والتعريف (جاءت الهندات العاقلات) فى الرفع (ورأيت الهندات العاقلات) فى النصب (ومررت بالهندات العاقلات) فى الخفض وتقول مع الجمع والتأنيث والتنكير جاءت نساء عاقلات ورأيت نساء عاقلات ومررت بنساء عاقلات وتحت فى ذلك كله رفع ضمير المنعوت بلا مستتر يسمى ذلك حقيقيا (وان رفع النعت الاسم الظاهر او الملابس لضمير المنعوت او برز ضمير بارز لا يعتبر حال المنعوت) فى آخره اى (فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع بل يعطى النعت حكم الفعل) الحق محله فيجب افراده لرفعه ما ذكر وموافقته فى التذكير والتأنيث مرفوعه لا منعوته ولهذا قال (فان كان فاعله مؤنثا أنث) النعت (وان كان المنعوت به مذكرا) كمررت برجل حسنة أمه (وان كان فاعله مذكرا ذكر) النعت (وان كان المنعوت به مؤنثا) كمررت بامرأة قائم أبوها (ويستعمل) النعت (بلفظ الافراد) وجوبا لما تقدم (ولا يثنى ولا يجمع) لحلوله محل الفعل وان كان المنعوت مثنى او مجموعا (تقول) فى التعريف والافراد (جاء زيد القائمة أمه) بتأنيث النعت كما تقول قامت أمه (وجاءت هند القائم أبوها) بتذكير النعت كما تقول قام أبوها (وتقول) فى التنكير والافراد (مررت

المنعوت به مذكرا وان كان فاعله مذكرا ذكر وان كان المنعوت به مؤنثا ويستعمل بلفظ الافراد برجل

ولا يثنى ولا يجمع تقول جاء زيد القائمة أمه وجاءت هند القائم أبوها وتقول مررت

برجل قائمة أمه وبامرأة قائم أبوها وتقول مررت برجلين قائم أبواهما ومررت برجال قائم آباؤهم الا ان سيبويه
قال فيما اذا كان الاسم المرفوع ﴿١٢١﴾ بالنعت جمعا كالمثال الاخير فالاحسن فى النعت أن يجمع جمع

برجل قائمة أمه) كما تقول قامت أمه (وبامرأة قائم أبوها) كما تقول قام أبوها (وتقول)
فى التثنية مع التنكير (مررت برجلين قائم أبواهما) كما تقول قام أبواهما ومع
التعريف مررت بالزيدين القائم أبواهما (و) تقول فى الجمع مع التنكير (مررت
برجال قائم آباؤهم) كما تقول قام آباؤهم ومع التعريف مررت بالمسلمين القائم آباؤهم
(الا ان سيبويه) استثنى من كونه كالفعل فى الافراد مسئلة واحدة فانه (قال فيما اذا
كان الاسم المرفوع بالنعت جمعا كالمثال الاخير فالاحسن فى النعت ان يجمع جمع
تكسير فيقال مررت برجال قيام آباؤهم ومررت برجل قعود غلمانه فهو أفصح من)
قولك مررت برجال (قائم آباؤهم و) برجل (قاعد غلمانه بالافراد) للنعت الذى هو
قياس الفعل (والافراد كما تقدم أفصح من جمع) النعت جمع (التصحيح نحو مررت
برجال قائمين آباؤهم وبرجل قاعدين غلمانه) بل هو ضعيف لا فصيح لانه تشبيه
يقومون آباؤهم ويقعدون غلمانه وهذا ضعيف أيضا لاختصاصه بلغة طيئ (هذه
أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر) الملابس لضمير المنعوت ويسمى نعتا سببيا
لجريانه على غير من هو له (ومثال) النعت (الرافع للضمير البارز قولك جاءنى غلام
امرأة ضاربته هى) كما تقول ضربته هى (وجاءتنى أمة رجل ضاربها هو) كما تقول
ضربها هو (وجاءنى غلام رجلين ضاربيه هما) كما تقول ضربه هما (وجاءنى غلام
رجال ضاربيه هم) كما تقول ضربه هم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وجمع
التكسير كضواربه هم أفصح من جمع التصحيح كما تقدم حرفا بحرف (و) النعت
(فائدته) حقيقيا كان أو سببيا (تخصيص المنعوت ان كان نكرة نحو مررت برجل
صالح) فصالح خصص الرجل ورفع عنه احتمال الشركة (وتوضيحه) فى المعارف (ان
كان معرفة نحو جاءنى زيد العالم) فيما اذا كان زيدان أو زيود فالعالم أخرج زيدا عن الابهام
وأظهر المراد به والفرق بين التخصيص والتوضيح ان التناول فى التخصيص بحسب
المعنى وفى التوضيح بحسب اللفظ والاصل فى النعت ان يؤتى به لاحد هذين المعنيين
(وقد يكون لمجرد المدح) اى مدح المنعوت أى الثناء عليه وذلك فيما اذا تعين المنعوت
عند المخاطب بدون النعت (نحو بسم الله الرحمن الرحيم أو لمجرد الذم) له اذا تعين
كذلك (نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو الترحم) عليه (نحو اللهم ارحم عبدك
المسكين أو للتوكيد) أى لتوكيد المعنى الذى علم من المنعوت (نحو) تلك (عشرة
كاملة) فان معنى النعت مفهوم من لفظ عشرة ضمنا وفائدة ذكره تأكيد ذلك المعنى
(واذا كان المنعوت معلوما بدون النعت) حقيقة أو ادعاء (جاز فى النعت الاتباع) لما
قبله فى اعرابه وهو الاصل (و) جاز فيه (القطع) عنه اذا لم يكن للتأكيد أو جاريا على

تكسير فيقال مررت
برجال قيام آباؤهم
ومررت برجل قعود
غلمانه فهو أفصح من
قائم آباؤهم وقاعد
غلمانه بالافراد
والافراد كما تقدم أفصح
من جمع التصحيح نحو
مررت برجال قائمين
آباؤهم وبرجل
قاعدين غلمانه هذه
أمثلة النعت الرافع
للاسم الظاهر ومثال
الرافع للضمير البارز
قولك جاءنى غلام
امرأة ضاربته هى
وجاءتنى أمة رجل
ضاربها هو وجاءنى
غلام رجلين ضاربيه
هما وجاءنى غلام
رجال ضاربيه هم
وفائدته تخصيص
المنعوت ان كان
نكرة نحو مررت
برجل صالح وتوضيحه
ان كان معرفة نحو
جاءنى زيد العالم وقد
يكون لمجرد المدح نحو
بسم الله الرحمن الرحيم
او لمجرد الذم نحو أعوذ

١٦ فو بالله من الشيطان الرجيم او الترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين او للتوكيد
نحو عشرة كاملة واذا كان المنعوت معلوما بدون النعت جاز فى النعت الاتباع والقطع

مشاربه (ومعنى القطع ان ترفع النعت) الجارى على وفق ماقبله من نصب أوجر (على أنه خبر لمبتدا محذوف أو تنصبه) ان كان على وفق ماقبله من رفع أوجر (بفعل محذوف) فيقطع من الجر الى الرفع أو النصب (نحو الحمد لله الحميد) فقد (أجاز فيه سيبويه) ثلاثة أوجه (الجر على الاتباع) وهو الاصل (والرفع بتقدير هو) على أنه مبتدأ والحميد خبره (والنصب) على المفعولية (بتقدير أمدح) ويجوز القطع من النصب الى الرفع ومنه الى الرفع أيضا فيصير فى نعت كل من المرفوع والمجرور ثلاثة أوجه والمنصوب وجهان ثم النعت المقطوع ان كان لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ أو الفعل وان كان لغير ذلك جاز ذكره ولا فرق فى جواز القطع بين اتحاد النعت وتعدده (واذا تكررت النعوت) اى تعددت (لواحد فان كان المنعوت معلوما بدونها) بان استغنى عن جميعها (جاز اتباعها كلها وقطعها كلها) وجاز الجمع بينهما (و) هو (اتباع البعض وقطع البعض) لكن (بشرط تقديم) النعت (المتبع) على النعت المقطوع وانما اشترط ذلك لان الاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية أو لما فيه من الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه (وان لم يعرف) مسماه (الا بمجموعها) أى بجميعها بان احتاج اليها فى تخصيصه أو توضيحه (وجب اتباعها كلها) له لتنزيلها منه منزلة الشئ الواحد (وان تعين ببعضها) بان استغنى عن بعضها دون بعض (جاز فيما عدا ذلك البعض) الذى تعين به (الاوجه الثلاثة) الاتباع والقطع الى الرفع أو النصب والجمع بين الاتباع والقطع بشرط تقديم المتبع وتعين الاتباع فى البعض الذى تعين به

﴿باب العطف﴾

هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه (والعطف) اصطلاحا (نوعان عطف بيان وعطف نسق) ولكل واحد منهما أحكام تخصه معرفتها بعد معرفته (فعطف البيان) أى فعطوف البيان (هو التابع) لما قبله (المشبه للنعت فى توضيح متبوعه ان كان معرفة) لكن النعت يوضح متبوعه بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضحه بحسب الذات (نحو) قوله

(أقسم بالله أبو حفص عمر) ﴿ ما مسها من نقب ولا دبر

فعمر عطف بيان لابى حفص ذكر لايضاحه (و) فى (تخصيصه ان كان نكرة) بناء على تجويزه فى النكرات (نحو هذا خاتم حديد) فحديد (بالرفع) عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه وانما قال بالرفع لانه يجوز فيه النصب والجر أيضا كما تقدم وخرج بقوله المشبه للنعت النعت فان شبه الشئ غيره وبما بعده بقية التوابع لكونها غير موضحة ولا مخصصة وفهم منه ان البيان والمبين لا يختلفان تعريفا وتنكيرا وسمى هذا عطف بيان لان المتكلم رجع الى الاول فأوضحه به ولم يحتج الى حرف لانه عين

ومعنى القطع ان ترفع النعت على انه خبر لمبتدا محذوف او تنصبه بفعل محذوف نحو الحمد لله الحميد اجاز فيه سيبويه الجر على الاتباع والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير امدح واذا تكررت النعوت لواحد فان كان المنعوت معلوما بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها واتباع البعض وقطع البعض بشرط تقديم المتبع وان لم يعرف الا بمجموعها وجب اتباعها كلها وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الاوجه الثلاثة

﴿باب العطف﴾

والعطف نوعان عطف بيان وعطف نسق فعطف البيان هو التابع المشبه للنعت فى توضيح متبوعه ان كان معرفة نحو اقسم بالله ابو حفص عمر وتخصيصه ان كان نكرة نحو هذا خاتم حديد بالرفع

الاول (ويفارق النعت فى كونه جامدا غير مؤول بمشتق والنعت مشتق او مؤول بمشتق) لانه يدل على معنى منسوب الى غيره والجامد لا دلالة له على ذلك بالوضع (ويوافق) عطف البيان (متبوعه) كالنعت الحقيقى (فى اربعة من عشرة فى واحد من اوجه الاعراب الثلاثة وفى واحد من التذكير والتأنيث وفى واحد من التعريف والتنكير وفى واحد من الافراد والتثنية والجمع) وهذه العشرة هى التى مرت فى النعت (ويصح فى عطف البيان) اى ويصح فيما حكم عليه بأنه عطف بيان باعتبار كونه موضحا او مخصصا لمتبوعه (ان يعرب بدل كل من كل) باعتبار كونه مقصودا بالنسبة على نية تكرار العامل لافادة تقرير معنى الكلام وتوكيده (فى الغالب) أى فى غالب استعمالهم وخرج به ما اذا وجب ذكره أو امتنع احلاله محل الاول ففى هاتين المسئلتين يمتنع الحكم عليه بالبدلية فالاولى نحو قولك هند قام زيد أخوها فأخوها عطف بيان لزيد لا بدل منه لان البدل فى نية تكرار العامل فيصير من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها من رابط لها بالمبتدا الثانية نحو يا زيد الحرث فالحرث عطف بيان لا بدل اذ لا يحل محل الاول لاستلزامه اجتماع أل وحرف النداء وهو ممتنع وقد يتعين فى التابع ان يعرب بدلا لا عطف بيان وذلك اذا كان الاول أوضح من الثانى نحو قرأ قالون عسى فعيسى بدل لا عطف بيان لان البيان لا يكون دون مبينه فى الايضاح بل مثله أو أوضح (وأما عطف النسق) أى المعطوف بالحرف عطف نسق بفتح السين والنسق ما جاء على نظم واحد يقال هذا على نسق هذا أى على نظمه فيسمى التابع المذكور نسقا لان ما بعد حرف العطف على نظم ما قبله فى اعرابه (فهو التابع الذى يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة) فقوله التابع يتناول سائر التوابع وقوله الذى يتوسط الى آخره مخرج لما عداه والمراد بتوسط الحرف أن تكون تبعية الثانى للاول بواسطة الحرف فلا ترد الصفة المعطوفة على مثلها ولا الجملة المقرونة بثم المؤكد بها جملة أخرى لان التبعية حاصلة فيها بغير الحرف واطلاق العاطف عليه مجاز وقد صرح ابن الحاجب فى أماليه بان مثل جاء زيد العالم والعاقل ليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه فى الوصفية وانما حسن دخول العاطف بنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير (وهى الواو والفاء وثم وحتى) فى بعض المواضع (وأم وأو واما) فى رأى ضعيف (وبل ولا ولكن) وهذه الحروف قسمان لانها اما أن تقتضى التشريك فى الاعراب والمعنى أو فى الاعراب فقط (فالسبعة الاولى) وهى الواو واو واما وما بينهما (تقتضى التشريك فى الاعراب) لان ما بعدها يتبع ما قبلها فى أوجه الاعراب من رفع أو غيره (والمعنى) لان ما قبلها ان كان مثبتا أو منفيا فما بعدها يشاركه فى ذلك (والثلاثة الباقية تقتضى التشريك فى الاعراب فقط) أى دون المعنى فاذا تقرر ان هذه الحروف تشرك ما بعدها

ويفارق النعت فى كونه جامدا غير مؤول بمشتق والنعت مشتق او مؤول بمشتق ويوافق متبوعه فى اربعة من عشرة فى واحد من اوجه الاعراب الثلاثة وفى واحد من التذكير والتأنيث وفى واحد من التعريف والتنكير وفى واحد من الافراد والتثنية والجمع ويصح فى عطف البيان ان يعرب بدل كل من كل فى الغالب وأما عطف النسق فهو التابع الذى يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة وهى الواو والفاء وثم وحتى وام وأو واما وبل ولا ولكن فالسبعة الاولى تقتضى التشريك فى الاعراب والمعنى والثلاثة الباقية تقتضى التشريك فى الاعراب فقط

فيما قبلها في الاعراب (فان عطفت) أنت (بها على مرفوع) لفظا أو تقديرا من اسم أو فعل (رفعت) ذلك المعطوف لفظا أو تقديرا (أو على منصوب) كذلك (نصبت) ذلك المعطوف كذلك (أو على) اسم (مخفوض) كذلك (خفضت) ذلك المخفوض كذلك (أو على) مضارع (مجزوم) كذلك (جزمت) ذلك المعطوف كذلك فتبعية عطف النسق تكون في جميع الاعراب لوروده في الاسماء والافعال بخلاف النعت وما شابهه فانه لا يدخل فيه الجزم لخصوصيته بالاسماء وشرط عطف الفعل على الفعل اتحاد زمانيهما في الاستقبال والمضي سواء اتحد نوعاهما في الفعلية أم اختلف (نحو صدق الله ورسوله) مثال لعطف الاسم على الاسم في الرفع ونحو (ومن يطع الله ورسوله) مثال في النصب ونحو (آمنوا بالله ورسوله) مثال في الخفض ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون وفي النصب نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه وفي الجزم نحو (وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) وانما تعددت هذه الحروف لتعدد معانيها (و) ذلك أن (الواو لمطلق الجمع) بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي للمعطوف عليه من غير ملاحظة فيها بقيد معية ولا غيره وان كانت في الخارج لا تنفك عن ذلك ولهذا قال في المغني وقول بعضهم انها للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد فقولك جاء زيد وعمرو يحتمل مجيئهما معا وسبق زيد لعمرو بمهلة وبدونها والعكس ومن ثم جاز (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو معه أو بعده) قال ابن مالك وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير وعكسه قليل والقول بانها للترتيب يرده قولك اختصم زيد وعمرو وتضارب بكر وخالد والمال بين هذا وابني وقد ترد للتقسيم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله * كما الناس مجروم عليه وجارم * وذكر ابن مالك ان استعمالها في المعية أجود من أو (والفاء) للجمع بين المتعاطفين في الحكم و (للترتيب) المعنوي بان يكون المعطوف بها لاحقا للمعطوف عليه في حكمه (والتعقيب) أي وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة (نحو أماته فأقبره) والتعقيب في كل شيء بحسبه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين الزواج والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته وان كانت مدته متطاولة وتقول دخلت مكة فالمدينة اذا لم يكن بينهما الا مسافة الطريق ولا يعترض على هذا الترتيب بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا لان المعنى أردنا اهلاكها وقد تكون الفاء للترتيب الذكري بان يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ والذكر فقط لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى نحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه وتقتضي السببية كثيرا ان كان المعطوف جملة نحو فوكزه موسى فقضى عليه ونحو زنى ماعز فرجم (وثم) كالفاء في

فان عطفت بها على مرفوع رفعت أو على منصوب نصبت او على مخفوض خفضت او على مجزوم جزمت نحو صدق الله ورسوله ومن يطع الله ورسوله آمنوا بالله ورسوله وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم والواو لمطلق الجمع نحو جاء زيد وعمرو قبله أو معه أو بعده والفاء للترتيب والتعقيب نحو أماته فأقبره وثم

افادتها (ل) لمجمع و (الترتيب و) لكنها تخالفها في انها للمهلة أي (التراخي) بان يكون المعطوف بها متراخيا عن المعطوف عليه في حكمه بالزمان (نحو) فأقبره (ثم اذا شاء أنشره) وأما قوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم فالتقدير خلقنا اباكم ثم صورنا كم بحذف مضاف وقد تتخلف عن التراخي تقول أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعته أمس أعجب لان ثم في ذلك للترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين (والعطف بحتى قليل) في كلامهم وأنكره الكوفيون بالكلية ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل وهي كالواو للجمع بين المتعاطفين وفي افادتها للترتيب خلاف وجعل في التسهيل القول بعدم افادتها له هو الاصح واقتصر عليه ابن هشام في المغني (و) العطف بها (يشترط فيه) أمور ثلاثة (أن يكون المعطوف بها اسما ظاهرا) كما ان ذلك شرط مجرورها فلا يقال قام الناس حتى أنا وكونه ظاهرا لم يشترطه الا ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم أقف عليه لغيره (وان يكون بعضا من المعطوف عليه) حقيقة أو حكما ليفيد قوة أو ضعفا فلا يقال جاء زيد حتى عمرو ولا الرجال حتى النساء (و) ان يكون (غاية له) أي للمعطوف عليه ومعنى الغاية آخر الشيء (نحو) قوله

قهرناكم حتى الكماة فأنتمو ❊ تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

وقوله (أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب) لما بعدها بتقدير كونها عاطفة ولا خلاف حينئذ في وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها (ويجوز الجر) له (على ان حتى) في المثال (جارة كما تقدم) ذلك (في المخفوضات) وفي دخول الغاية حينئذ فيما قبلها احتمالان (ويجوز الرفع) له (على ان حتى) فيه (ابتدائية) اي يكون ما بعدها مستأنفا لا تعلق له بما قبله من حيث الاعراب (ورأسها مبتدأ والخبر محذوف اي حتى رأسها مأكول) وانما جاز فيها ذلك لان ما بعدها جزء مما قبلها ولم يتعذر دخوله فيما قبله وقد منع بعض البصريين الرفع في هذا المثال ونحوه مما الخبر فيه غير مذكور لئلا يلزم تهيؤ العامل للعمل وقطعه عنه ثم الغاية قد تكون غاية في زيادة حسية نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف أو معنوية نحو مات الناس حتى الانبياء او في نقص كذلك نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال ذرة ونحو غلبك الناس حتى الصبيان (وام) موضوعة (لطلب التعيين) من المخاطب (ان كانت) واقعة (بعد همزة داخلة على احد المستويين) في الحكم في ظن المتكلم وبعد ثبوت احدهما عنده فاذا قيل أزيد عندك أم عمرو وهو عالم بأن احدهما عند المخاطب والسؤال بأم والهمزة انما هو عن تعيينه فيجاب بالتعيين لانه هو المطلوب المستفهم فيقال في الجواب عن السؤال المذكور زيد أو يقال عمرو ولا يقال لا ولا نعم ولا احدهما عندي ❊ واعلم ان ام نوعان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين كما

للترتيب والتراخي نحو ثم اذا شاء أنشره والعطف بحتى قليل ويشترط فيه أن يكون المعطوف بها اسما ظاهرا وان يكون بعضا من المعطوف عليه وغاية له نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب والجر على ان حتى جارة كما تقدم في المخفوضات ويجوز الرفع على أن حتى ابتدائية ورأسها مبتدأ والخبر محذوف اي حتى رأسها مأكول وأم لطلب التعيين ان كانت بعد همزة داخلة على احد المستويين

مثلنا او بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر سواء كانت هي والجملة المعطوف عليها فعليتين او اسميتين او مختلفتين نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ونحو سواء عليكم أدعوتموهم ام انتم صامتون وسميت ام فيهما متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يغني احدهما عن الآخر والفرق بينهما ان المسبوقة بهمزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام والكلام معها يحتمل التصديق والتكذيب لانه خبر ولا يقع الا بين جملتين هما معها في تأويل المصدر بخلاف ام التي ذكرها المؤلف في جميع ذلك . وأما المنقطعة فهي الخالية من ذلك ومعناها الاضراب كبل ولم يتعرض لها المؤلف وتختص بالجمل نحو ام هل تستوي الظلمات اى بل هل (واو) موضوعة لاحد الشيئين أو الاشياء مبهما مفيدة (للتخيير) بعد الطلب وقيل ما يمتنع فيه الجمع مع ما قبله (أو الاباحة بعد الطلب) أيضا وقيل ما يجوز فيه الجمع مع ما قبله فالاول (نحو تزوج هندا او أختها) ويمتنع الجمع بينهما ومن التخيير اياك الكفارة والفدية (و) الثاني نحو (جالس العلماء أو الزهاد) ويجوز الجمع بينهما واذا أدخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم آثما أو كفورا أى لا تطع واحدا منهما لانها تدخل للنهي عما كان مباحا وكذا حكم النهي الداخل على التخيير (و) مفيدة (للشك) من المتكلم بعد الخبر وشك المخاطب ناشئ عنه (أو الابهام) على السامع بعد الخبر اضاع علم المتكلم بالحال ويعبر عنه بالتشكيك أى ايقاع السامع في الشك (أو التفصيل) في ذي النسبة (بعد الخبر) ايضا فالاول (نحو لبثنا يوما أو بعض يوم) والثاني نحو (وانا او اياكم لعلى هدى) والثالث نحو (كونوا هودا أو نصارى) اى قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقد تأتي للتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل أو حرف والاضراب نحو وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون اى بل يزيدون ولمطلق الجمع كقوله * لنفسي تقاها أو عليها فجورها *
أى وعليها (واما بكسر الهمزة) المسبوقة بمثلها (مثل أو) مفيدة (بعد الطلب) التخيير أو الاباحة (و) بعد (الخبر) الشك أو الابهام او التفصيل (نحو تزوج اما هندا واما أختها) مثال للتخيير (وبقية الامثلة واضحة) نحو تعلم اما فقها واما نحويا ونحو جاء اما زيد واما عمرو ونحو اما شاكرا واما كفورا وقد يستغنى عن اما الثانية بالا كقوله

فاما ان تكون اخي اصدق * فأعرف منك غثا من سمين
والا فاطرحني واتخذني * عدوا أتقيك وتتقيني

وقد يستغنى عنها وعن الواو بأو نحو قام اما زيدا وعمرو وقد يستغنى عن الاولى كقوله

سقته الرواعد من صيف * واما خريف فلن يعدما

(وقيل) انها غير عاطفة كالاولى وان أفادت ما أفادته او و (ان العطف اغناهو بالواو) لئلا يلزم اجتماع حرفي عطف يكون أحدهما لغوا (وان اما حرف تفصيل كالاولى

أو للتخيير او الاباحة بعد الطلب نحو تزوج هندا او أختها وجالس العلماء او الزهاد وللشك او الابهام او التفصيل بعد الخبر نحو ولبثنا يوما او بعض يوم وانا او اياكم لعلى هدى كونوا هودا أو نصارى واما بكسر الهمزة مثل او بعد الطلب والخبر نحو تزوج اما هندا واما أختها وبقية الامثلة واضحة وقيل ان العطف انما هو بالواو وان اما حرف تفصيل كالاولى

فانها

فانها حرف تفصيل) لا عطف باتفاق واختار هذا القول ابن مالك وأجيب بان الواو تعطف اما الثانية على اما الاولى واما تعطف ما بعدها على ما بعد اما المتقدمة قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب (وبل) موضوعة (للاضراب غالبا) وشرط العطف بها افراد معطوفها وان يسبق بايجاب او أمر أو نفي أو نهي ومعناها بعد الاولين صرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف (نحو قام زيد بل عمرو) أي بل قام عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت فكانه لم يجر عليه حكم لا بالقيام ولا بعدمه والاخبار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصد فلهذا صرف عنه بل ومعناها بعد الاخيرين تقرير حكم ما قبلها واثبات نقيضه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو أي بل قام عمرو وزيد منفي عنه القيام وأجاز المبرد مع هذا صرف حكم ما قبلها الى ما بعدها والمعطوف عليه كانه مسكوت عنه فعلى قوله يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف ما أجازه (ولكن) موضوعة (للاستدراك) وشرط العطف بها افراد معطوفها ووقوعها بعد نفي أو نهي وعدم اقترانها بالواو وهي كبل بعدها في أنها تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما يليها (نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح) أي لكن مررت برجل طالح فان وقعت بعد ايجاب أو امر أو تلت واوا أو تلتها جملة فهي حرف ابتداء لا استدراك (ولا) موضوعة (لنفي الحكم) الثابت للمعطوف عليه (عما بعدها) وقصره على المعطوف عليه اذ لا يعطف بها الا بعد ايجاب (نحو جاء زيد لا عمرو) فالمجيء ثابت لزيد منفي عن عمرو أو أمر نحو اضرب زيدا لا عمرا او نداء نحو يا ابن أخي لا ابن عمي ومحل العطف بها اذا لم تقترن بعاطف فان اقترنت به نحو جاء في زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة

فانها حرف تفصيل
وبل للاضراب غالبا
نحو قام زيد بل عمرو
ولكن للاستدراك
نحو ما مررت برجل
صالح لكن طالح ولا
لنفي الحكم عما بعدها
نحو جاء زيد لا عمرو

﴿ باب التوكيد ﴾

ويقال له التأكيد وهو مصدر بمعنى المؤكد بكسر الكاف وعرفه ابن مالك في شرح الكافية بانه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره (والتوكيد ضربان) توكيد (لفظي) منسوب الى اللفظ لحصوله من تكريره (و) توكيد (معنوي) منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظته (فاللفظي اعادة اللفظ الاول بعينه) وانما يكون عند ارادة المتكلم ان يدفع غفلة السامع او ظنه بالمتكلم الغلط وهو جار في كل لفظ (سواء كان اسما نحو جاء زيد زيد أو فعلا) خاليا عن الفاعل (نحو) قولك (أتاك أتاك اللاحقون) او مع فاعله المضمر نحو (احبس احبس او حرفا نحو)

﴿ باب التوكيد
ويقال له التأكيد وهو مصدر بمعنى المؤكد بكسر الكاف وعرفه ابن مالك في شرح الكافية بانه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره (والتوكيد ضربان) توكيد (لفظي) منسوب الى اللفظ لحصوله من تكريره (و) توكيد (معنوي) منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظته (فاللفظي اعادة اللفظ الاول بعينه) وانما يكون عند ارادة المتكلم ان يدفع غفلة السامع او ظنه بالمتكلم الغلط وهو جار في كل لفظ (سواء كان اسما نحو جاء زيد زيد أو فعلا) خاليا عن الفاعل (نحو) قولك (أتاك أتاك اللاحقون) او مع فاعله المضمر نحو (احبس احبس او حرفا نحو)

أتاك أتاك اللاحقون
احبس احبس
او حرفا نحو
لا لا أبوح بحب بثنة انها * اخذت على مواثقا وعهودا
او جملة

(لا لا أبوح بحب بثنة انها * اخذت على مواثقا وعهودا)

ولا فرق في اللفظ المكرر بين ان يكون مفردا كما تقدم او مركبا اضافيا او مزجيا (او جملة) اسمية او فعلية والاكثر اقترانها بالعاطف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وقد

يتعين تركه اذا توهم التعدد (نحو ضربت زيدا اضربت زيدا) قيل وجريانه في كل لفظ منافٍ لتعريف التابع بانه كل ثانٍ اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة ثم التوكيد اللفظي ليس مقصورا على اعادة الاول بعينه بل يكون ايضا تقوية الاول بموافق له معنى نحو سبلا فجاجا الان معنى الفجاج والسبل واحد وان اختلفا لفظا قال الدماميني او بموافق في الزنة يحصل به مع التقوية تزيين اللفظ وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان (و) التوكيد (المعنوي) وهو تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول وله (الفاظ معلومة) تحفظ ولا يقاس عليها الفاظ اخر (وهي النفس والعين) ويؤكد بهما لرفع توهم الاسناد الى غير المتبوع ألا ترى ان قولك جاء زيد ظاهر في نسبة المجيء الى زيد ومحتمل لان يكون الجائي خبره أو متاعه أو غير ذلك بارتكاب مجاز فاذا أتيت بالنفس أو العين المعبر بهما عنهما وقلت جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وثبت الفعل لحقيقة المؤكد (وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا) وهذه يؤكد بها لرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فانك اذا قلت جاء أهل مكة احتمل مجيء الكل وهو ظاهر واحتمل ارادة مجيء علمائهم وأشرافهم بما ظاهره العموم فبقولك كلهم أو جميعهم أو عامتهم ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وعلم ان المراد جميعهم ولم يتخلف منهم أحد وكذا اذا قلت جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما أفاد ذكر كلا وكلتا رفع احتمال أن الجائي أحد الزيدين أو احدى المرأتين والتوكيد بجميع وعامة غريب (و) هذه الالفاظ كلها (يجب اتصالها بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا ليرتبط به ويدل على من هو له (نحو جاء الخليفة نفسه أو عينه) وهند نفسها أو عينها والقوم كلهم أو جميعهم والقبيلة كلها والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما (وللا ان تجمع بينهما) أي النفس والعين (بشرط ان تقدم النفس) على العين لان النفس هي الجملة والعين مستعارة لها فتقول جاء زيد نفسه عينه (ويجب افراد النفس والعين) الاولى افرادهما (مع المفرد) المذكر والمؤنث اذا يؤكد بهما كما تقدم (وجمعهما) جمع قلة (على أفعل) بضم العين (مع المثنى) المذكر والمؤنث أو ما في معناه (و) مع (الجمع) كذلك (تقول) في تثنية المذكر (جاء الزيدان) أو زيد وعمرو (أنفسهما أو أعينهما) وفي تثنية المؤنث جاءت الهندان أو هند وسعدى أنفسهما أو أعينهما وكان القياس نفساهما أو عيناهما لكنهم عدلوا عن ذلك في اللغة الفصحى كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد (و) تقول في جمع المذكر (جاء الزيدون) أو زيد وعمرو وبكر (أنفسهم أو أعينهم) وفي جمع المؤنث جاءت الهندات أو هند وسعدى وسلمى أنفسهن أو أعينهن (وجمعهما على أفعل مع الجمع واجب) ومع المثنى راجح لا واجب كما هو قضية كلامه بل يجوز معه افرادهما وتثنيتهما نحو جاء

الزيدان

نحو ضربت زيدا ضربت زيدا او المعنوي ألفاظ معلومة وهي النفس والعين وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا ويجب اتصالها بضمير مطابق للمؤكد نحو جاء الخليفة نفسه أو عينه وللا ان تجمع بينهما بشرط ان تقدم النفس ويجب افراد النفس والعين مع المفرد وجمعهما على أفعل مع المثنى والجمع تقول جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما وجاء الزيدون أنفسهم أو أعينهم وجمعهما على أفعل مع الجمع واجب

الزيدان نفسهما أو عينهما أو نفساهما أو عيناهما والحاصل ان لفظ النفس والعين طبق المؤكد في الافراد والجمع وأما في التثنية فيجوز فيه الجمع والافراد والتثنية وكل وجه أفصح مما بعده (وكل وجميع وعامة يؤكدبها) أي بكل منها (المفرد) المذكر والمؤنث ان تجرأ بعامله نحو اشتريت العبد كله والامة جميعها لانها لرفع توهم ارادة الخصوص فلا بد من القيد المذكور ليمكن توهم ارادة البعض بالكل فلا يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة لان زيدا لا يتجزأ بنفسه ولا بعامله (والجمع) المذكر والمؤنث لصحة قيام الحكم ببعض أجزائه (ولا يؤكدبها المثنى) استغناء بكلا وكلتا (تقول جاء الجيش كله أو جميعه أو عامته وجاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها وجاء الرجال كلهم أو جميعهم أو عامتهم وجاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن و) اما (كلا وكلتا) فانما (يؤكدبهما المثنى) خاصة لانهما مثنيان معنى فلا يستعملان في المفرد والجمع وانما يؤكدبهما المثنى ان صح حلول المفرد محله ليمكن توهم ارادة البعض بالكل (نحو جاء الزيدان كلاهما وجاءت الهندان كلتاهما) فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما اذ لا يحتمل ارادة أحدهما ولا بد مع ذلك ان يتحد معنى المسند الى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما (واذا أريد تقوية التأكيد) عند احتياج المقام اليه (فيجوز أن يؤتى بعد كله) أي بعد لفظة كله (بأجمع وبعد كلها بجمعاء وبعد كلهم بأجمعين وبعد كلهن بجمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون وتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والنساء كلهن جمع) ولما كان الغالب في هذه الالفاظ ان لا يؤكدبها الا بعد كل جيء بها غير مضافة الى ضمير المؤكد كما مثل والتوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف نحو اكتعين أو ابصعين وسيأتي وقيل ان كل ترفع احتمال التخصيص وأجمع برفع احتمال التفريق ورد بقوله تعالى لاغوينهم أجمعين اذ الاغواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت (وقد يؤكد بأجمع وجمعاء وأجمعين وجمع) أي بكل منها استقلالا اى (بدون كل) وهو وان كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى التوكيد بها مع كل (نحو لاغوينهم أجمعين) ان جهنم لموعدهم أجمعين انا لمنجوهم أجمعين ولو شاء لهداكم أجمعين قال الدماميني وما صرح به في المغني من انه انما يؤكد بأجمع واخواته بعد التوكيد بكل سهو (وقد يؤتى بعد أجمع بتوابعه وهي اكتع وابصع) بالصاد المهملة (وابتع نحو جاء) الجيش كله أجمع اكتع ابصع ابتع وجاء (القوم كلهم أجمعون اكتعون أبصعون ابتعون) والجميع توكيد للمؤكد السابق كالصفات المتتالية وقيل كل منها توكيد لما قبله (وهي) اى ألفاظ التوكيد (بمعنى واحد) أي متحدة المعنى (ولذلك لا يعطف بعضها على بعض) اذا اجتمعت بل ترد متتابعة من غير فصل (لان الشيء الواحد لا يعطف على نفسه) بخلاف الصفات يجوز أن تتعاطف لتعدد معانيها وقد أفهمت عبارته انه

كله او جميعه او عامته وجاءت القبيلة كلها او جميعها او عامتها وجاء الرجال كلهم او جميعهم او عامتهم وجاءت النساء كلهن او جميعهن او عامتهن وكلا وكلتا يؤكدبهما المثنى نحو جاء الزيدان كلاهما وجاءت الهندان كلتاهما واذا أريد تقوية التأكيد فيجوز ان يؤتى بعد كله باجمع وبعد كلها بجمعاء وبعد كلهم باجمعين وبعد كلهن بجمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وتقول جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والنساء كلهن جمع وقد يؤكد باجمع وجمعاء واجمعين وجمع بدون كل نحو لاغوينهم اجمعين وقد يؤتى بعد اجمع بتوابعه وهي اكتع وابصع وابتع نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون وهي بمعنى واحد ولذلك لا يعطف بعضها على بعض لان الشيء الواحد لا يعطف على نفسه

لا يجوز تقدم توابع أجمع عليه وهو كذلك لانه أدل على المقصود وهو الجمعية وذكرها دونه ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية بل قيل لا معنى لها في حال الافراد وكما يؤتى بعد أجمع بما ذكر يؤتى بعد جمعاء بكتعاء وبصعاء وبتعاء وبعد جمع بكتع وبصع وبتع وظاهر كلام بعضهم انه يتعين الاتيان بها على هذا النمط ومجيئها على خلافه نادر (والتوكيد) اى المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتحها (في رفعه) ان كان مرفوعا (ونصبه) ان كان منصوبا (وخفضه) ان كان مخفوضا (وتعريفه) ان كان معرفة ولم يقل وتنكيره لان ألفاظ التوكيد كلها معارف باضافتها لضمير المؤكد لفظا ومالم يضف منها فهو معرفة بنية الاضافة أو بالعلمية الجنسية واذا كان كذلك فلا تجري الا على العارف (ولهذا لا يجوز توكيد النكرة) بها (عند البصريين) مطلقا وأجازه بعض الكوفيين ان كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار والتوكيد من الفاظ الاحاطة كصمت أسبوعا كله وعليه جاء قوله ﴿ باليت عدتحول كله رجب ﴾ بخلاف صمت زمنا كله لانتفاء الشرط الاول وبخلاف تحوصمت شهرا نفسه لانتفاء الشرط الثاني واختاره ابن مالك وصححه ابن هشام في توضيحه ولم يتعرض المؤلف للجزم اذ لا مدخل له هنا لان الالفاظ المذكورة لا يؤكد بها الا الاسماء

﴿ باب البدل ﴾

ويسمى بالتكرير (هو التابع) شامل لجميع التوابع وقوله (المقصود بالحكم) دون متبوعه مخرج لبقية التوابع ماعدا المعطوف ببل بعد الاثبات فان النعت والتوكيد وعطف البيان مكملات للمقصود وليست مقصودة والمعطوف بلا وبل بعد النفي وبلكن ليس مقصودا بالحكم قبله بل المقصود به انما هو ما قبله وأما المعطوف ببقية أحرف العطف فلا يصدق عليه انه المقصود بالحكم وان صدق عليه أنه مقصود به اذ المقصود به انما هو المعطوف والمعطوف عليه وخرج بقوله (بلا واسطة) المعطوف ببل بعد الاثبات فانه وان كان مقصودا بالحكم لكن بواسطة وظاهر التعريف المذكور ان المبدل منه ليس مقصودا بالحكم وانما ذكر توطئة ومقدمة لتابعه والبدل جار في الاسماء والافعال وحكمه التشريك في الاعراب ولهذا قال (واذا ابدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع اعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم لانه من جملة التوابع فيوافق متبوعه في واحد مما ذكر وسيأتي الكلام على بقية العشرة (والبدل) من حيث هو (على أربعة اقسام الاول بدل الشئ من الشئ) أى بدل شئ من شئ هما متحدان فيما صدقا عليه لا في المفهوم (ويقال له بدل الكل من الكل) والبدل المطابق والاولى ان يقال بدل كل من كل وسماه ابن مالك البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى كما سيأتي وانما يطلق الكل على ذي أجزاء

والتوكيد تابع في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه ولا يجوز توكيد النكرة عند البصريين

﴿ باب البدل ﴾

هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة واذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع اعرابه والبدل على اربعة أقسام الاول بدل الشئ من الشئ ويقال له بدل الكل من الكل